

ابن سلمان
في مصر طلباً
للدعم
صنعاء تبقى
العمق
السعودي
تحت النار



العدوان على الجنوب

هزّة علي الطاهر
أسئلة عن سلامة
الأبنية والتربة



5

بنت جبيل غير
قابلة للحياة
الاحتلال دهر 80%
من المدينة

5

النبطية بعد
«تعزيز» انتشار الجيش
أهلاً بالدولة...
التي تحمينا

4



هيئة أركان الدولة تحمي الحكومة!

2



8

تكشف الاحتجاجات الواسعة التي تشهدها مناطق سورية كثيرة، عن أزمة معيشية متفاقمة (أ ف ب)

المشهد السياسي هل أراد برّي تعويم الحكومة... وتنفيذ الاحتقان النيابي؟

رأي إبراهيم

كان يُفترض بجلسة مجلس النواب أمس أن تكون جلسة لمساءلة الحكومة حول كل المواضيع الاقتصادية الملحة ولا سيما مع ارتفاع الأسعار وزيادة الضرائب، وسط توقعات بأن تكون المداخلات حامية بين فريق يحاسب الوزراء على عملهم، وفريق يتطوع للدفاع عن رئيسهم نواف سلام. غير أن الرئيس نبيه بري أنهى الجلسة حتى قبل أن تبدأ، وساهم في حماية حكومة سلام من المضبطة التي كانت تنتظرها. فأعطى الكلام لرئيس الحكومة في بداية الجلسة ليتحدث عن إنجازات حكومته والصعوبات التي واجهتها في خطاب تجاوز العشرين دقيقة، ثم حدّد 5 دقائق فقط لكل نائب وحرص على تنقيس الاحتقان. فتحولت الجلسة سريعاً إلى اجتماع مُملّ ولا يحمل أي جديد، ما دفع غالبية النواب إلى المغادرة بعد اللقاء كلماتهم، حتى باتت القاعة شبه فارغة وليس فيها من يستمع إلى الآخر، قبل أن يغادر الوزراء تباطعاً أيضاً ليقتصر الحضور على رئيس الحكومة ووزيرين أو ثلاثة على الأكثر، فيما يتوقع أن تكون جلسة اليوم امتداداً للملل الأسس.

وبينما كان الجميع يسال عن سبب دعوة الرئيس بري المجلس إلى مناقشة سياسات الحكومة، تبيّن أن ما بداه المجلس أمس، سينتهي إلى تجديد الثقة بالحكومة وتوفير الضطاء لها للقيام بمزيد من الأمور المدمّرة للبلاد في المرحلة المقبلة، خصوصاً أن القوى السياسية الرئيسية لا تظهر جذية في تعديل الواقع القائم. علماً أن كثيرين كانوا اعربوا عن اعتقادهم بأن الجلسة لم يكن هدفها «تنقيس» الاحتقان النيابي، بل رسالة مشتركة من بري ومن رئيس الجمهورية بأنهما يدعمان تغييراً حكومياً كبيراً. وهو أمر يتناقض مع التوجهات التي تفرّضها سلطة الرضاية الأميركية - السعودية على لبنان. ومع ذلك، سجّلت الجلسة التي تستكمل اليوم، مجموعة من المواقف

التي تبقى عامة من دون اللجوء إلى طرح الثقة، وسط توقعات بأن لا يصار إلى التمييز بين أي وزير والحكومة، خصوصاً عندما جرت الإشارة إلى نية بعض الكتل طرح الثقة بوزير الخارجية يوسف رجيّ. ومع أن رئيس المجلس أعطى رئيس الحكومة مساحة وقت طويلة نسبياً، فإن الأخير لجأ إلى «النق» والنحسّر والنباح، بل رسالة مشتركة من بري والجماعي، وإعلانه ضمنياً أن الوضع لن يتحسن بل يتجه إلى الأسوأ. وكما كل رؤساء الحكومات السابقين، حلّ مسؤولية عدم القدرة على الإنجاز خلال ما يقارب العامين للتركائم المورثة والموضع الصعب. وعندما وصل إلى موضوع حزب

رُجّزت الكلمات على انتقاد «الحكم الرئاسي» وتجاهل مجلس النواب عند عقد الاتفاقات، سواء هم إسرائيلي أو تلك المتعلّقة بالحدود البحرية، بينما دافعت «القوات» عن الحكومة ورئيسها

الله، بدأ سلام بقراً كلمة مكتوبة، وتجاهل ذكر ما تقوم به إسرائيل من قصف وقتل وتهجير وتجريف، وانكر وجود أي التزامات على لبنان في اتفاق الإطار، قبل أن يذكره بعض النواب بتخلّيه ورئيس الجمهورية عن حق تقديم المراجعات بالجرائم الإسرائيلية أمام المحافل الدولية وهو ما صرّح به نائبه طارق متري مرات عديدة. وكانت لأفظة الكلمة التي قالها النائب هادي أبو الحسن باسم الحزب التقدمي الاشتراكي، حيث تعدّد الموازنة بين التشديد على ضرورة حصر السلاح والقرار بيد الدولة، ورفض ما وصل إليه التفاوض المباشر من إبعاد لبنان

عن القرارات الدولية واتفاقية الهدنة وإغراقه في مناطق تجريبية وهمية. وطالب بإعادة النظر في الاتفاق خصوصاً أن التفاوض يحصل في ظل إيمان إسرائيل في القضم والقتل والتجهيز. وبدأ لافتاً تشديده على «عدم التكتّر لتضحيات المقاومة التي واجهت الاحتلال دفاعاً عن الأرض ولا المش بكرامة أحد»، مذكراً بأن انطلاقاً المقاومة الوطنية كانت من منزل كمال ووليد جنبلاط في عام 1982. أمّا النائب جميل السيد فقد انتقد خضوع الحكومة» لصندوق النقد السولي، في ظل غياب الخدمات وتفاقم الأوضاع المعيشية. كما انتقد عدم عرض «اتفاق الإطار» على

البرلمان، مؤكّداً أن الاتفاقيات التي لا يجوز فسفسها سنوياً تستوجب حتماً موافقة مجلس النواب، معتبراً الإجراء الحالي مخالفاً لدستور. وقال إن إقرار اتفاقية ترسيم الحدود البحرية مع قبرص أو أي ترتيبات تنفيذية ناتجة منها بشكل منفرد من قبل الحكومة، يُعدّ مخالفة صريحة للمادة 52 من الدستور اللبناني. ووصف السيد الحكم الحالي في لبنان بأنه «حكم رئاسي»، ولا سيما في ملف التعيينات الإدارية. أمّا الكلمة التي أخذت «طابعاً وجدانياً»، فكانت للنائب الياس جرادة الذي ركّز على تخلي الحكومة الكامل عن المواطن والإذعان ل«إملاءات» الخارج، وصخّح كلام سلام بالقول

إن «الحرب فُرِضت علينا نعم، نحننّ المعتدى عليهم منذ عقود وليس فقط اليوم، وهذا لا يفرض علينا الحياء»، كذلك اتّهم الحكومة بالتجبرير للعدو بضرب الشعب اللبناني المجرية مع قبرص أو أي ترتيبات و«إياداة الجنوبيين وعدم احتضان النازحين، واصفاً الاتفاق ب«اتفاق العار».

وبينما فوجئ النواب جميعاً بنطوع النائب جورج عدوان للدفاع عن الحكومة ورئيسها، في مشهد كوميدي، جاءت المفاجأة الثانية من النائب مارك ضو الذي طالب وجداً، فكّات للنائب الياس جرادة الذي ركّز على تخلي الحكومة وليس الطلب من المواطن أن يصير أكثر، متهماً شركة «الميدل إبيست» بعدم دفع الضرائب.

لا تستقيم الأمور أو تتغير الحقائق، عندما في لبنان الحفّ في مواجهة الاحتلال، وهو الحق الذي استحقّه من قاوم الاحتلال اللبناني قبل أكثر من 80 عاماً

هذه «اللا» نفسها ليست أقل قيمة من ينطق بها لبناني في قرية جنوبية. فكمرة الشعوب لا تخضع لجغرافيا الانتقاء، لا يوجد شعب خُلِق للمقاومة وشعب خُلِق لتحلّل الاحتلال. لا توجد ذاكرة تمنح اليهودي في وارسو حق رفع السلاح لأنها ترقى في قصته بطولة، ثم تسلب اللبناني حقه

عندما تصبح القوة المحتلّة إسرائيل. المبدأ إذاً أن يكون

واحد أو لا يكون مبدأ. ولذلك تكشف المقارنة عن خلل عميق في بعض الخطابات السياسية المعاصرة. فنحن نعيش في عالم ينزعج من المقاومة عندما تكون حدثاً حياً. يسهل إقامة نصب لمقاوم مات قبل ثمانين عاماً، ويصعب الاعتراف بحق إنسان يقاوم الآن. الذاكرة، حين تُفصل عن الحاضر، تصبح مريحة. لا تكلف شيئاً موقفاً سياسياً، ولا تفرض مراجعة علاقات القوة القائمة. أمّا المقاومة حق تحلّ؟

لقد انتهت الانتفاضة «الغيتو» عسكرياً إلى الهزيمة، دمره الألمان، وقتلوا وأسروا وركلوا من بقي فيه. لكن ذلك لم يحوّل المقاومين إلى مهزومين في الذاكرة. على العكس، بقيت الانتفاضة لأنها أثبتت أن المتلجج العسكرية ليست المقياس الوحيد لمعنى المقاومة. وهكذا أيضاً تُهمّ مقاومة الاحتلال الإسرائيلي في لبنان، ليست شرعيّتها مشققة من رضى الخارج عنها، ولا من اعتراف القوة المحتلة بها، ولا من مقدار التفوق الذي تملكه في الميدان. إنها مشققة من أصل أبسط: وجود الاحتلال يولد حق مقاومة، والشعب الذي تحلّ أرضه لا يتحوّل بسبب ضعف إمكاناته إلى شعب مغرور بالإرادة. ومن هنا يبدو السؤال الحقيقي أقلّ تعقيداً مما تصنعه اللغة السياسية: لماذا يصبح ما نسّميه بطولة حين نقرأه في تاريخ وارسو موضع إنكار حين نراه في جنوب لبنان؟

هفائلا

من غيتو وارسو إلى لبنان حقّ المقاومة واحدٌ

كريم حداد

في التاسع عشر من نيسان 1943، دخلت القوات الألمانية «غيتو وارسو» وهي تتوقع أن تنجز مهمة اعتقدت أنها محسومة سلفاً. كان معظم يهود العاصمة البولندية قد رُكّلوا بالفعل إلى تريبليнка، ولم يبقَ في الغيتو سوى عشرات الآلاف، محاصرين داخل رقعة ضيقة، قليلي السلاح، بلا جيش يحميهم، ولا دولة تقف خلفهم، ولا أفق عسكري واقعي لانتصارهم على القوة التي تحتل مدينتهم. ومع ذلك، عندما تقدمت قوات SS والشرطة الألمانية، استقبلها المقاتلون اليهود بالنار والقنابل الحارقة، واضطروها في الساعات الأولى إلى التراجع. كتب مردخاي أنيليفيتش، أحد قادة الانتفاضة، أن انسحاب الألمان أمام المقاومين تجاوز أكثر توقعاتهم جرأة.

لو كانت شرعية المقاومة تقاس فقط بحساب القوة، لما كان لانتفاضة «غيتو وارسو» مكان في الذاكرة سوى بوصفها خطأ عسكرياً. لكن لا يرويهها أحد بهذه الطريقة. بل باعتبارها لحظة استعادة للكرامة، والذين حملوا السلاح لم يكونوا يجهلون قدرة الألمان على سحقهم، ولم يتوهموا أنهم سيهزمون الدايخ. كانوا يعرفون أنهم يقاتلون قوة تفوقهم عدداً وتنظيماً، ومع ذلك فإن احتلال ميزان القوى لم يسقط حقهم في المقاومة.

قبل المعركة النهائية، كان سكان الغيتو قد بنوا المخابئ تحت الأرض، ووصلوا بعضها ببعض بممرات سرية، وجمعوا ما استطاعوا من الأسلحة، وصنعوا متفجرات بدائية. وما جمعهم لم يكن الوهم بالنصر السريع، بل إدراك أن الاستسلام لا يقدّم ضماناً للحياة. ومن هنا نشأ ذلك التحوّل الذي يلتقطه تيموثي سنايدر بدقة: حين زال وهم النجاة الفردية، ولدت المقاومة الجماعية. لم يعد السؤال كيف ينجو هذا الشخص أو ذاك، بل كيف يواجه مجتمع بأسره القوة التي قرّرت محوه.

وحين عجز الألمان عن اقتحام المخابئ بالطريقة التي أرادوها، لجأوا إلى إحراق الغيتو مبنى بعد آخر. استخدمت قاذفات اللهب، وأشعلت الأبنية والشوارع لإجبار الناس على الخروج من تحت الأرض. اختنق بعضهم، واحترق آخرون، وقفر بعض المحاصرين من النوافذ هرباً من النار. لم يقل التاريخ إن سكان الغيتو جلبوا الحريق على أنفسهم لأنهم قاوموا. لم

تصبح النار حجة ضد من حمل السلاح. بقي المسؤول عن إحراق الغيتو هو من أصدر الأمر بإحراقه، وبقي المقاوم هو من رفض الخضوع لقوة الاحتلال.

هذه البديهية الأخلاقية تصبح أقلّ حين ينتقل الحديث إلى أماكن أخرى، وخصوصاً إلى لبنان. فجأة يتغير قاموس كامل. ما يُسمّى في وارسو مقاومة يصبح في لبنان «تصعيداً»، وما يوصف هناك بالكرامة يوضع هنا تحت عنوان «الغامرة». وما يعد هناك رفضاً مشروعاً للاحتلال يصبح هنا سبباً يُستدعى لتفسير العقاب الذي ينزله المحتلّ بالسكان. وكأن حق المقاومة ليس مبدأ عاماً، بل امتياز يمنحه التاريخ لبعض الشعوب ويحجبه عن أخرى.

ليست وارسو ولبنان حالتين متطابقتين. التاريخ لا يكرّز نفسه بهذه البساطة. لكن المبادئ الأخلاقية لا قيمة لها إذا كانت تتغير بتغيّر أسماء الشعوب. فإذا كان الاحتلال يولد حقاً في مقاومته، فهذا الحق لا يصحّ أقلّ شرعية لأن المحتل يمتلك تفوقاً جدياً أو تكنولوجياً أو عسكرياً ساحقاً. ولا يصحّ الشعب مُلزمًا بالخضوع لأن ثمن المقاومة مرتفع، ولا وصلنا إلى نتيجة معكوسة أخلاقياً: كلما كان المحتلّ أشدّ قوة وقدرته على التدمير، كان على المحتلّين أن يكونوا أكثر طاعة له.

في لبنان لم تكن مقاومة إسرائيل فكرة نظرية. منذ اجتياح 1978، عاش اللبنانيون واقعاً عسكرياً مباشراً؛ ووفق المصادر، يُرجّح أن يَمُرّ هؤلاء عبر تركيا إلى السعودية، ومنها إلى اليمن، فيما تُقدّر أعدادهم بنحو ألفي مقاتل، وسط معلومات عن دعم تركي لهذا المسار.

باسيل: أنا رئيس المعارضة

قبل افتتاح الجلسة، كان الجميع يتوقّع مطالعات كبيرة لنواب التيار الوطني الحر بشأن كل ما تقوم به الحكومة. ومع أن الجلسة شهدت سجلاً عندما حاول الرئيس بري منح النائب جبران باسيل للكلام خمس دقائق فقط، ما دفع الأخير إلى التهديد بالخروج من الجلسة، ثم قدّم مطالعة من موقعه «ك رئيس وحيد للمعارضة» فكانت كلمته الأكثر وضوحاً في نقد الحكومة وأركان الحكم، متهماً إياهم بـ«العجز». واستغل المناسبة للرد على كل من اتهم التيار بالفساد مؤكداً عدم قدرتهم على إسكاف ولو ملف واحد على أي نائب أو وزير. وسال الحكومة عما فعلته مع سلاح حزب الله، قبل أن ينتقل إلى انتقاد تهميش وزير الخارجية محملاً «القوات اللبنانية» مسؤولية القبول بالوضع القائم. وسال باسيل عن التدقيق الجنائي وأموال المودعين وفتح ملف الكهرياء، واصفاً ما يشيعه البعض بـ«الكذب»، وسخر من الذي لا يعرف الفارق بين استنجاز البواخر واستنجاز الكهرياء من البواخر. ومن أتعابه بأن أسعار النفط العالمية تسبّبت بارتفاع سعر البنزين مذكراً إياه بأن سعر النفط العالمي وصل إلى 150 دولاراً منذ بضع سنوات ولم يصل سعر البنزين أو الكهرياء، إلى ما هو اليوم. وختم بالحديث عن التنازل الجاني في ملف النفط لمدة 6 سنوات عبر منح البلك الأساسي لشركة أجنبية من دون التزام منها بالحفر في إطار الرضوخ للأوامر الخارجية.



(ميدم الموسوي)

اخبار

تركيا تعرف: عون وسلام ليسا معنا!

يقول زوار العاصمة التركية إن المسؤولين فيها باتوا على قناعة بأن الرئيسين جوزيف عون ونواف سلام لا يرغبان في تطوير العلاقة مع أنقرة، وأن زيارتهما واتصالتهما لا تتجاوز الطابع الشكلي. وبحسب هؤلاء، تدرک أنقرة أيضاً أن السعودية تقف خلف موقف عون وسلام، لعدم رغبتها في إხبال تركيا إلى لبنان، لا من البوابة السورية وما يتصل بها من ملفات، ولا من بوابة العلاقات التجارية الواسعة التي يمكن لافترة أن تطورها مع بيروت.

ويضيف الزوار أن عون وسلام التزاما مع الجانب الأميركي بالتحالف مع قبرص واليونان في مجال العمل في البحر وخطوط إمداد النفط والغاز، فيما يسود اعتقاد بأن تركيا قد تلعب دوراً لا يصبّ في مصلحة هذا المحور في حال التوصل إلى ترسيم للحدود البرية أو البحرية بين لبنان وسوريا.

ويُشار إلى أن المسؤولين الأتراك سبق أن نصحوا عون وسلام بعدم الذهاب بعيداً في الزهان على أي اتفاق مع إسرائيل، وضرورة عدم تقديم أي تعهد من شأنه تهديد السلم الأهلي في لبنان.

وكان نائب رئيس الحكومة طارق متري، الذي تربطه علاقات جيدة

بالسؤولين الأتراك والسوريين، قد حاول بالتنسيق مع عون وسلام، رفع مستوى التواصل مع تركيا إلى مرتبة ترقى إلى العلاقات الاستراتيجية، بالنظر إلى الدور الكبير الذي تؤديه أنقرة في المنطقة، وما يحفظ التوازن

في العلاقات مع سوريا. إلا أنه اصطدم ببيروة لافتة لدى كل من عون وسلام.

يضمّن رئيس مجلس القضاء الأعلى سهيل عونّو على إصدار تشكيلات

جزئية لنقل عدد من القضاة إلى مراكز أخرى، رغم الانقسام الذي

شهدته الجلسة الأخيرة للمجلس، والخلافات التي بلغت حدّ انسحاب

النائب العام التمييزي القاضي أحمد رامي الحاج، وتمحور الخلافات

حول المعايير المعتمدة وأسماء عدد من القضاة، وفي مقدمتهم رئيس

محكمة الجنايات في الشمال، القاضي ربيع الحسامي، الذي يرفض

عونّو بشكل قاطع طرح نقله إلى محكمة الجنايات في بيروت.

ويؤكّد عدد من القضاة أن عونّو أسسّ إلى مغرّبين منه أنه أنجز

التشكيلات، على أن يعرضها على المجلس في اجتماعه الغدّ.

بغض النظر عن حضور الحاج أو غيابه،

وإذا صخّ هذا السيناريو، فإن تداعيات

القرار لن تتوقف عند المجلس، بل قد تأخذ

أبعاداً سياسية ووطنية، ولا سيما أنها

ستكون سابقة في إصدار تشكيلات

يرفضها النائب العام التمييزي.

ويرى هؤلاء، أن نعتت عونّو، الذي يتطلّى

خلف الأكثرية في المجلس بعد تعيين

قضاة مغرّبين منه، ينطلق من إدراكه أن هذه قد تكون معركته الأخيرة،

فإذا أن تؤدي إلى تثبيت نفوذه، وبالتالي اختيار خلف مغرّب منه بعد

إحالته على التقاعد العام المقبل، أو إلى الإطاحة به.

لماذا لا يحقق مدعي التمييز في جرائم العدو؟

راسل نائب رئيس الحكومة طارق متري مدّعي عام التمييز القاضي أحمد رامي الحاج، مستفسراً عن سبب عدم فتح أي تحقيق في الجرائم التي يرتكبها العدو الإسرائيلي في الجنوب، وطلب متري توجيه الضابطة العدلية إلى تنظيم محاضر بالجرائم المرتكبة، انطلاقاً من أهمية توثيقها وحفظ حق الدولة والأفراد المتضررين في حال أرادوا مقاضاة إسرائيل، لافتاً إلى أنه من غير المنطقي تنظيم محضر في نقاط متتالية من طريق الجنوب في وقت تكتسب فيه حركة العبور حساسية أمنية متزايدة، ولا سيما في ظل استمرار المخاطر المرتبطة بقدرة العدو الإسرائيلي على اختراق كاميرات المراقبة داخل لبنان، واستخدامها في عمليات الرصد وتشخيص الأهداف وتنفيذ عمليات اغتيال.

«خوة» على المطاعم

لا يفوّت النائب فؤاد مخزومي أمراً من دون أن يحاول استغلاله. وآخر محاولاته كانت فرض «بونات» غداء أو عشاء على بعض المطاعم في بيروت، من دون مقابل، على أن يقدمها بنفسه إلى مدعويّه الفائزين في مسابقة سيرجيرا خلال احتفال برعاه، ليظهر كما لو أنه هو المانع!

«أبو ناصر» ينعش آمال «المستقبل»

يعيش بعض مسؤولي تيار «المستقبل» حالة من التشوّع بعد نشر رئيس الهيئة العامة للتزكية في السعودية، تركي آل الشيخ، صورة

(الأخبار)

تحقيق

في الأيام الأخيرة التي أعقبت «تعزيز انتشار الجيش» والقوى الأمنية، والزياراة المفاجئة لرئيس الجمهورية جوزيف عون إلى النبطية، ظلّ الثابت الوحيد في «مشهد النبطية»، استمرار الغارات الحربية والقصف المدفعي الإسرائيلي على البلدات المحيطة بالمدينة، فيما سُدَّ تحت نسيب في حركة الشارع والأسواق، أماما عدا ذلك، فينتظر أهل النبطية ترجمة الأقوال إلى خطوات ملموسة، تعيد الناس إلى بيوتهم لمرّة أخيرة، وتعيد «الدولة» إلى المدينة

النبطية: أهلاً بالدولة.. التي تحمينا



(موقع النبطية الرسمي)

قيل أن تشهد نكبتها، وفي نقطة وسط المدينة، ينتشر بضعة عناصر من الأمن العام، قبل ذلك، كانت دورية الجيش قد مرّت في شارع محمود فقيه، الذي شهد غارتين إسرائيليتين غارة إسرائيلية على مبنى تراثي في حي السراي، وكانت المدينة، مرّة أخرى، تمارس «تمارين» الوقوف والحركة بعد أسبوع ساخن أمنياً. «سوق الإثنين» عاد، مرة أخرى أيضاً، عاد الباعة وأصحاب البسطات ببعضاتهم، لكن البيع قليل، هنا رجل من إحدى قرى النبطية، نازح جالباً إلى صيدا، لكنه يأتي كل إثنين لـ«صيفر» بناءً؟

انقسم الناس في المدينة في موقفهم من الزياراة «التي جاءت خلسة»، مع أن مطلب الجميع، منذ اليوم الأول لوقف إطلاق النار، كان أن تستعيد «الدولة» حضورها الفاعل: الدولة بكل مؤسساتها ودوائرها وقواها الأمنية، ويقول راي وأزن في المدينة إنه «لا يمكن إلاّ النظر بإيجابية إلى الزياراة، لكن في الوقت نفسه لا يمكننا أن نتجاهل ما يحمله كثير من أبناء الجنوب والنبطية في صورههم من شعور بالخذلان خلال «نزع الذرائع» من العدو، أو من أصعب المراحل التي مرّت عليهم، بعدما دفعوا أثماناً باهظة من أرواح أبنائهم وبيوتهم وأرزاقهم ومؤسستاتهم، وعاشوا القتل والدمار والنزوح والتهجير».

«نريد دولة تحمينا»

لا يجد الناشط الثقافي والإعلامي مكتبة «توتّي بوتي»، في مكانه منذ ثلاثين عاماً، الرجل الذي أعاد ترتيب رفوف كتبه مؤقتاً، وكان يسأل زبوناً عن نوع قراءاته، يرى «أننا نعيش في ذروة توحش المشروع الغربي الإبادي لتطويع المنطقة». في الشوارع، متسوّقون وزوّار جاؤوا لتفقد المكان والوجود، بعد غياب طويل عن أمكنة يعرفونها جيداً، تكرار الأمر؟، يسأل جابر.



(علي فراك)

يعرف سكان النبطية أن وجود الجيش ليس موضع خلاف البتّة، لكن إشارة الموضوع من باب «نزع الذرائع» من العدو، أو من بوابة تحميل المسؤولية أيضاً لن «قال الجنوديين إنه الأقدر على حمايتهم»، كما جاء في «نداء النبطية» الأخير، هو ما أثار سجلاً واسعاً. يقول جابر: «لا البيان ينفذ النبطية ولا الكلام»، وفي رايه، فإن «الأساس هو الضمانات الأميركية لتحديد، هل حصل شيء من هذا القبيل؟ لا تعرف بالضبط».

وفيما يامل الصحافي علي عيص أن تنعكس «هبة الدولة» إيجاباً على المدينة، بلغت إلى أن «تعزيز انتشار الجيش في النبطية، وهو أمر يديهي، لا يكفي وحده لحمايتها من الاعتداءات الإسرائيلية، فالموضوع في مكان آخر». عميص، الذي نشط نريدها واضحة: لا نريد الحرب،

ولكننا لا نقبل الاستسلام، نريد الدولة، ولكننا نريد دولة تحمينا. ونريد السلام، ولكن سلاماً يحفظ السيادة والكرامة والحقوق».

«أله حاج عباس... مكله جوزيف عون»

لا يوفّر رئيس بلدية النبطية عباس فخر الدين جهداً لخدمة مدينته التي تمزّ بواحد من أصعب ظروفها التاريخية على الإطلاق. «الآن وقت العمل وحشد كل الطاقات وتوحيد الجهود»، يقول الرجل، وهو لا يكاد ينتهي من اجتماع مع وفد أوروبي، حتى ينتقل إلى لقاء عدد من أصحاب المصالح التجارية المتضرّرة، وبينما يتابع أحوال مدينته المتكوبة مع اللجان المختصة في المجلس البلدي أو مع المعنيين في الدوائر الحكومية، يظهر فجأة في افتتاح مشروع تجاري جديد، أو في جولة ميدانية في أحد أحياء المدينة.

يُعرّف عن فخر الدين، الآتي من تجربة طويلة في العمل الاجتماعي والجزبي، أنه «هادئ ومنفتح ومتفهم لكل الآراء. وقد عزّزت هذه التجربة أدوات تواصله مع الناس. «عندي قناعة ثابتة بالحوار والانفتاح على الجميع. أرى أن النبطية فسفساء متنوعة سياسياً واجتماعياً وثقافياً، وعليّنا أن نخترم هذا التنوع ونحافظ عليه».

لكن شخصية الرجل «المُرنة» لا تعني غياب الموقف من السجال الأخير حول «تحييد المدينة»، يقول فخر الدين إن بيان إسام المدينة الشيخ عبد الحसन صادق كان مهماً ومتوازناً، و«لا نعهد منه إلاّ مصلحة النبطية». أما عن «نداء النبطية»، فبلغت إلى أن الشق المتعلق بانتشار الجيش «أبدناه ووفّرنا له التسهيلات منذ اللحظة الأولى، وما حدا فيه بزياد علينا». لكنه يرى أن النداء، في شقّه الآخر، «سأوى الضحية بالجلاد، وهذا ما لا يقبل به القسم الأكبر من أهالي المدينة».

قبل قرار تعزيز انتشار الجيش الأخير، كان رئيس الجمهورية قد اتصل برئيس البلدية على نحو مفاجئ، وقال له عبر الهاتف: «مك جوزيف عون... أنا حدكن، وأجريت اتصالاتي مع أميركا والسعودية لحماية المدينة، وبسّدي لعمل اجتماعات مع مجلس الأمن المركزي لتكون الدولة وأجهزتها حاضرة». يقول فخر الدين: «شكرت فخامة الرئيس على اتصاله وقلت له: أهلاً بك في النبطية. أنا يا فخامة الرئيس باقي هون، وإذا قرّر الإسرائيلي بوقوت النبطية، بقوس عليه بمسئسيه المرخص لحتى استشهد». قال له الرئيس: «فشرو بفوقوا، واي شي بدكن ياه حكيني بأي وقت».

يقول فخر الدين: «نحن لطاماً وجنّاه النداء حيث يمكن التحضر إلى النبطية، لذلك، لا يمكننا إلاّ أن نخطّر بإيجابية إلى زيارة رئيس الجمهورية، وهذه أجهزة الدولة وبعض إداراتها، ودفاعية حقيقية تفرض احترام السيادة اللبنانية وتمنع الاعتداءات». ويختم: «المعادلة التي نريدها واضحة: لا نريد الحرب،

تقرير

بنت جبيل غير قابلة للحياة: الاحتلال دهر 80% من المدينة

فؤاد بزي

8 من كل 10 بيوت في بنت جبيل دمرها الاحتلال الإسرائيلي. أكثر من 80% من المدينة دُمّر كلياً، فيما سُوي أكثر من ألفي مبنى بالأرض، بما يوازي خمسة آلاف وحدة سكنية على الأقل. أما ما تبقى من المساحة العمرانية، فنقدّر البلدية أنه تعرّض لأضرار جزئية. ولتتضح صورة الجريمة الإسرائيلية بحق بنت جبيل، نشير البلدية إلى تدمير 11 صرحاً تريبوياً، إضافة إلى المستشفيات ومراكز الإسعاف. كما جُرّفت شبكات المياه والكهرباء، واختفت مئات المحال من السوق، واقتلعت أراض زراعية وأشجار عمّكرة. والنتيجة أن إسرائيل جعلت من أرض بنت جبيل أرضاً غير قابلة للحياة.

هذه حصيلة تقرير «بنت جبيل - ذاكرة الجريمة» الذي أعدته بلدية المدينة، ووثّقت فيه أضرار العدوان الإسرائيلي بين عامي 2023 و2026، استناداً إلى الخرائط والصور الجوية والكشوفات الميدانية وسجّلات البلدية وإفادات الأهالي وأصحاب المؤسسات المتضرّرة. وخلص التقرير إلى أن العدو الإسرائيلي ارتكب ثلاث إبادات على أرض بنت جبيل، هدم البيوت، ومحو الذاكرة، وإحراق الأرض. وبحسب التقرير، فقد أخطت صف جبيل المقيمون في المدينة كل ممتلكاتهم، فيما يزيد عدد الأسر النازحة حالياً على 1500 أسرة. وقيل الحرب، كانت 81% من الأسر تملك مساكنها، لتتراجع هذه النسبة إلى

3% فقط، فيما ارتفعت نسبة الأسر المستجرة إلى 74,6%.

ولم تدمّر إسرائيل بنت جبيل عمراًياً فحسب، بل جعلتها مدينة غير قابلة للحياة، حتى لو اشحبت قوات الاحتلال منها الآن. فقد دُمّرت محطات اشتراك الكهرباء التابعةان للبلدية في منطقتي صف الهوا والبركة، وتضمّنان 13 مولداً، فيما لحق تدمير كلي بشبكتي الكهرباء والمياه الداخليتين. وفي محطة صف الهوا للمياه، دُمّر خزّان بسعة 900 متر مكعب بالكامل، وتضرر آخر بسعة ألفي متر مكعب، فيما دُمّرت بصورة شبيه كاملة منظومة الطاقة الشمسية التي تشغّل المحطة وتغذي

ثماني بلدات.

وفي القطاع السكني، تقول البلدية إن «الأرقام تتجاوز وصف الأضرار الواسعة»، مقدّرة عدد الوحدات

بـ 400 عام، من النشف.

عدد الوحدات السكنية المدمّرة خمسة آلاف، وفي وسط المدينة وحى الجامع وحى البركة، إلى جانب الساحة القديمة وحارة الجماعة. ولم ينج الجامع الكبير، الذي يعود تاريخ بناؤه إلى أكثر من 400 عام، من النشف.

السكنية المدمّرة بنحو خمسة آلاف. وفي وسط المدينة وحده، «سُف أكثر من 500 مبنى» في مساحة تضم عين الصغيرة وحى الجامع وحى البركة، إلى جانب الساحة القديمة وحارة الجماعة. ولم ينج الجامع الكبير، الذي يعود تاريخ بناؤه إلى أكثر من 400 عام، من النشف. «طاول النشف أحياء العويني والقلاع ومناطق تلة مسعود وشلعبون وصف الهوا». وشرقاً، «دُمّرت أحياء عين الكبيرة والمسلخ بصورة شبيه كاملة». أمّا جنوباً، ف«امتد الدمار على مساحات واسعة من الوادي والدورة وعقبة صلحة وعقبة مارون، وطاول الأراضي

هزّة علي الطاهر: أسئلة عن سلامة الأبنية والتربة

الزراعة المحيطة بها». ولم يقتصر التدمير على المنازل، إذ تمارس إسرائيل إبادة حضرية في بنت جبيل. ففي قطاع التعليم، أخصت البلدية تدمير 11 صرحاً تريبوياً من أصل 14 بشكل كامل، من بينها الثانوية الرسمية، وشعبة كلية العلوم التابعة للجامعة اللبنانية، ودار المعلمين والمعلمات، ومدرسة الشهيد راني بزي الفتية، ومعهد بنت جبيل الفني، إضافة إلى مدارس ومعاهد خاصة، بينها مدارس المهدي والمبرات. وعلى الرغم من إخلاء مستشفيات المدينة، إلاّ أنها لم تسلم من التدمير أيضاً، إذ يوثّق التقرير استهداف مستشفى صلاح غندور، وتدمير أقسام من مستشفى بنت جبيل الحكومي، فضلاً عن هدم ونسف المراكز الإسعافية، واستهداف سيارات الإسعاف والمسعفين، ومستودع للأدوية، وتدمير معظم صيدليات المدينة.

اقتصادياً، أخصت البلدية تدمير أكثر من 500 محل تجاري بشكل كلي، 200 بشكل جزئي، إلى جانب تدمير الجزء الأكبر من السوق، ومبنى أوجيرو، ومركز الخدمات الإنشائية، وتضرر السراي الحكومي. كما طاول الدمار منشآت رياضية أساسية، من الملعب البلدي إلى ملاعب كرة السلة والميني فوتبول والمسايح. وخارج الكتلة العمرانية، تقدّر البلدية الخسائر المباشرة في القطاع الزراعي بأكثر من 70%، بفعل تجريف الأراضي والبساتين، واقتلاع الأشجار المعفّرة، وتضرر أكثر من 70% من أشجار الطرقات.

تقوم عليها. لذلك، «هذا الملف يجب أن يكون من الأولويات، والتعامل معه يحتاج إلى مجهود محلي ودولي»، مشيرة إلى أن «تأثير هذه التفجيرات يمتد إلى التربة ويؤثر في خصائصها ومدى صلاحيتها للبناء». كذلك تشير إلى أن وجود عدد كبير من الأبنية القديمة يزيد من حجم المشكلة، خصوصاً أن «المنشآت التي شيدت قبل عام 2005 لم تكن خاضعة لمعايير السلامة الحديثة، ما يجعل الكشف عليها أكثر إلحاحاً بعد تعرّضها لهذه الاهتزازات». وتشرى الزهيري أن «حجم العمل المطلوب يتجاوز قدرة الدولة اللبنانية وحدها، مادياً وتقنياً، ويحتاج إلى مساعدة وخبرات دولية لإجراء مسح واسع للابنية والأراضي الأكثر تعرّضاً للتفجيرات».

في هذا السياق، يبرز غياب الاهتمام الدولي من المنظمات والجمعيات المختصة بالزلازل والجيولوجيا، رغم المخاطر المحتملة للتفجيرات الإسرائيلية، ولا سيما أن استمرارها قد يعرّض عشرات آلاف الأشخاص للخطر في حال تسببت، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بأضرار إنشائية واسعة أو بتداعيات زلزالية كبرى. ولا يستغرب الياس هذا الغياب، لأن الجانب السياسي يلغى في كثير من الأحيان على الجانب العلمي لدى بعض المؤسسات والمنظمات الدولية، فضلاً عن التأثير الإسرائيلي الكبير فيها.



بعد تفجير علي الطاهر (علي حليبشو)

أمر لا يمكن حسمه من دون الكشف الميداني. لذلك، يؤكّد ثابت ضرورة «تحرك البلديات ونقابة المهندسين»، على أن تبدأ العملية بأخذ عينات من الأبنية في المناطق الأكثر تعرّضاً للاهتزازات وإحراق كشوف عليها. وإذا أظهرت النتائج وجود تأثير واسع، يمكن عندها توسيع المسح ليشمل مناطق وأعداداً أكبر من الأبنية. ويشدّد على أن المسألة ليست بسيطة»، بالنظر إلى اتساع المناطق المتضرّرة وصعوبة الوصول إلى بعضها، إضافة إلى العدد الكبير من الأبنية التي تعرّضت للكشف المباشر أو للاهتزازات الناتجة من التفجيرات.

وتلفت رئيسة الهيئة اللبنانية للعقارات أندريا الزهيري، إلى أن المخاطر المحتملة لا تقتصر على المباني، بل تشمل أيضاً الأراضي التي تشقّقت، بل بموقعها وطبيعتها. والعناصر الإنشائية التي أصابتها. وقد تكون بعض التشققات سطحية ولا تشكل خطراً إنشائياً، فيما يمكن أن تشير أخرى إلى أضرار في عناصر أساسية في المبنى، وهو

تشقّقات، بل بموقعها وطبيعتها. والعناصر الإنشائية التي أصابتها. وقد تكون بعض التشققات سطحية ولا تشكل خطراً إنشائياً، فيما يمكن أن تشير أخرى إلى أضرار في عناصر أساسية في المبنى، وهو

تشقّقات، بل بموقعها وطبيعتها. والعناصر الإنشائية التي أصابتها. وقد تكون بعض التشققات سطحية ولا تشكل خطراً إنشائياً، فيما يمكن أن تشير أخرى إلى أضرار في عناصر أساسية في المبنى، وهو

تشقّقات، بل بموقعها وطبيعتها. والعناصر الإنشائية التي أصابتها. وقد تكون بعض التشققات سطحية ولا تشكل خطراً إنشائياً، فيما يمكن أن تشير أخرى إلى أضرار في عناصر أساسية في المبنى، وهو

تشقّقات، بل بموقعها وطبيعتها. والعناصر الإنشائية التي أصابتها. وقد تكون بعض التشققات سطحية ولا تشكل خطراً إنشائياً، فيما يمكن أن تشير أخرى إلى أضرار في عناصر أساسية في المبنى، وهو

تشقّقات، بل بموقعها وطبيعتها. والعناصر الإنشائية التي أصابتها. وقد تكون بعض التشققات سطحية ولا تشكل خطراً إنشائياً، فيما يمكن أن تشير أخرى إلى أضرار في عناصر أساسية في المبنى، وهو

تشقّقات، بل بموقعها وطبيعتها. والعناصر الإنشائية التي أصابتها. وقد تكون بعض التشققات سطحية ولا تشكل خطراً إنشائياً، فيما يمكن أن تشير أخرى إلى أضرار في عناصر أساسية في المبنى، وهو

اليمن

ابن سلمان في مصر طلباً للدعم
صنعا يُبقي العمق السعودي تحت النار

صنعا - رشيد الحداد

للمرة الثانية في غضون 48 ساعة، نفذت حركة «أنصار الله» عملية عسكرية واسعة في العمق السعودي، استهدفت مصالح ومنشآت حيوية في ينبع، بصواريخ باليستية طويلة المدى وطائرات مسيرة. كما استهدفت الحركة بعشرات الصواريخ الباليستية القصيرة المدى منشآت عسكرية ونفطية في جيزان، ونجران، وفيما امتدّت العمليات، للزة الأولى، إلى منشآت مماثلة في ينبع. وفي الوقت الذي لم تتحدث فيه صنعا عن استهدافها مدينة جدة، زعمت قيادة «التحالف» في السعودية أن «أنصار الله» أطلقت «مفخوفات» نحو جدة و«هددت مكة

والشورة، ومنشآت عسكرية أخرى، إلا أنها استهدفت كذلك منشآت نفطية استراتيجية استهدفت ونجران، فيما امتدّت العمليات، للزة الأولى، إلى منشآت مماثلة في ينبع. وفي الوقت الذي لم تتحدث فيه صنعا عن استهدافها مدينة جدة، زعمت قيادة «التحالف» في السعودية أن «أنصار الله» أطلقت «مفخوفات» نحو جدة و«هددت مكة

والشورة، ومنشآت عسكرية أخرى، إلا أنها استهدفت كذلك منشآت نفطية استراتيجية استهدفت ونجران، وفيما امتدّت العمليات، للزة الأولى، إلى منشآت مماثلة في ينبع. وفي الوقت الذي لم تتحدث فيه صنعا عن استهدافها مدينة جدة، زعمت قيادة «التحالف» في السعودية أن «أنصار الله» أطلقت «مفخوفات» نحو جدة و«هددت مكة

والشورة، ومنشآت عسكرية أخرى، إلا أنها استهدفت كذلك منشآت نفطية استراتيجية استهدفت ونجران، وفيما امتدّت العمليات، للزة الأولى، إلى منشآت مماثلة في ينبع. وفي الوقت الذي لم تتحدث فيه صنعا عن استهدافها مدينة جدة، زعمت قيادة «التحالف» في السعودية أن «أنصار الله» أطلقت «مفخوفات» نحو جدة و«هددت مكة

تحوّلات اليمن في الميزان الإيراني

رهان على صدقتي هرمز وباب المندب

صهرات - محمد خواجهوي

أظهر تاجيل اجتماع صلالة بين إيران وسلطنة عُمان ودول الخليج بشأن مضيق هرمز، أن المتغيّر الحاسم في قرارات تلك الدول، ولا سيما



الشرطة في مبنى الكونغرس في واشنطن تحاول إخراج مظاهرة تعترض على الحرب والمفويات ضد إيران (أ ف ب)

طهران، فهي تريد في الوقت نفسه الحيولة دون تمكّن الأخيرة من تحقيق مكسب استراتيجي يتمثل في تغيير المشهد الأمني الإقليمي، وإعادة صياغة قواعد الاشتباك والردع وفق رؤيتها؛ وهذا ما تحاول عواصم الخليج التساوq معه إلى الآن، ومع تاجيل اجتماع صلالة، تستمر المواجهة بين الطرفين في مرواحة مكانها، من دون انفتاح أي أفق للحلّ، فعلى الرغم من أن الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، يواجه اختصاراً كبيراً في انتخابات التجديد النصفي المنتظرة في تشرين الثاني المقبل، في ظلّ مخاوف متزايدة من تداعيات الحرب مع إيران على حظوظ «الجمهوريين» الانتخابية، فإنه لا يزال يُصوّر على اتباع أساليبه الجزئية سابقاً، أملاً من خالها في تغيير حسابات طهران.

غير أن النتائج، حتى الآن، جاءت على غير ما تشتهيهِ الولايات المتحدة، إذ فرض عامل الوقت معادلات جديدة تمل لصالح إيران، أحدثها التقدم الميداني لحلفاء الأخيرة في اليمن، وبسطهم سيطرتهم على مضيق

والوافدين». وتؤكد صنعا، من جهتها، أنها لا تستهدف أعياناً مدنية، وأن الاضرار المدنية في بعض المناطق ناتجة من فشل الصواريخ الاعتراضية التي تُطلق من قبل منظومات الدفاع الجوي السعودية. كما تؤكد أن النظام السعودي سعى إلى إخفاء تداعيات الضربات اليمنية التي طاولت منشآت استراتيجية نفطية في منطقة ينبع، ونتج منها اندلاع حرائق واسعة في تلك المنشآت

وبالتزامن مع استمرار التصعيد اليمني ضد السعودية، حظ ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، في مصر، حيث ناقش ملف الملاحة الدولية في البحر الأحمر مع الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، وفي حين تأتي هذه الزيارة في إطار مساعي المملكة لحشد الدعم الإقليمي والدولي لصالحها، استنكر رئيس

ابن سلمان يستنجد بالقوة الإقليمية للتشال من مستنقم اليمن (أ ف ب)



وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، اليوم، إلى بكن للقاء نظيره الصيني، وانغ يي. وتأتي هذه الزيارة في وقت أعلن فيه الرئيس الصيني، شي جين بينغ، خلال قمة مجموعة «بريكس»، التي عُقدت الأسبوع الماضي في الهند، رغبة بلاده في التعاون مع سائر أعضاء المجموعة لإحلال السلام والاستقرار في الشرق الأوسط والخليج، وهو موقف استنصر باهتمام واسع، واعتبره مراقبون مؤشراً على توجه بكن نحو تفعيل دور أكثر ديناميكية في مسار خفض حدة النزاعات في المنطقة، وإن عبر إطار تعاوني. أيضاً، تكتسب زيارة عراقجي إلى بكن أهميتها من اقتراب رحلة الرئيس شي المرتقبة إلى الولايات المتحدة، حيث من المؤكد أن الحرب مع إيران ستكون أحد المحاور الرئيسة في مباحثاته مع ترامب. وفي هذا السياق، تمتلك إيران دافعاً قوياً لإيصال مواقفها بوضوح إلى الصين - التي تمثل أكبر مستورد لنفطها وشريكها الاستراتيجي - والسعي لحشد دعمها. وعلى الرغم من أن بكن لم تقدم أي تعهدات

آخر للتجارة الدولية. وبذلك، لم تعد الأزمة منحصرة في مضيق هرمز، بل امتدّت لتشمل «باب المندب» أيضاً، وهو ما يفرض ضغوطاً مضاعفة على الاقتصاد العالمي، ويدفع بأسعار النفط إلى مسار تصاعدي حاد، وعلاوة على أسعار النفط، تُظهر بيانات الملاحة البحرية أنه خلافاً لمزاعم ترامب، فإن حركة المرور والعبور في مضيق هرمز، لم تعد إلى طبيعتها بعد، إذ كشفت البيانات الأولية الصادرة عن شركة «كبلر» أسس، أن إجمالي حركة السفن المحفلة بالبضائع في «هرمز» تراجع، أول من أسس، إلى 4 فقط، مقارنة بـ10 سُجّلت في الانتخابات المرتقب؛ ومع أنها لا تُعد انتكاسة في هذا النوع سبباً حتمياً في تراجع ترامب التّام عن مسار فرض عامل الوقت معادلات جديدة على حال، وعقبة داخلية وازنة أمام الاندفاع العدواني لإدارة الحالية. وفي خضمّ ذلك، من المفز أن يتوجّه

ترامب لا يزال يُصوّر على اتباع أساليبه العجزية سابقاً، والمتمثلة في الخيار العسكري والضغط الاقتصادي

الاجتماعي، «القوى الإقليمية والدولية من المجازفة بمصالحها الاستراتيجية بناءً على الروايات والأكاذيب السعودية، التي فقدت مصداقيتها أمام العالم»، محملاً النظام السعودي «التبعات الكاملة السعودية. كما تؤكد أن النظام السعودي سعى إلى إخفاء تداعيات الضربات اليمنية التي طاولت منشآت استراتيجية نفطية في منطقة ينبع، ونتج منها مضاعفة تعقيد المشهد الميداني والسياسي».

وأشار عبد السلام إلى أن «الطيران السعودي شنّ أكثر من 350 غارة جوية، خلال الأيام القليلة الماضية، طاولت الممتلكات العامة والخاصة، وأسفرت عن سقوط شهداء وجرحى في صفوف المدنيين»، واصفاً العودة إلى أساليب التصعيد العسكري بعد سنوات من العجز بـ«السلوك العدواني الذي يفقر إلى أي أفق للحوار أو السلام».

مساعدة استخبارية
إسرائيلية للسعودية
تلك أييب غير متحمّسة
لـ«قيادة» المعركة

أعاد التقدّم الكبير لحركة «أنصار الله» في الساحل الغربي لليمن - حيث سيطرت على مدينة المخا ومواقع وجزر استراتيجية في البحر الأحمر-، توازياً مع بدنها هجمات لا تزال مستمرة في العمق السعودي، رسم حسابات الأطراف الإقليمية المنيّة بهذا الملف. وبينما تجد الرياض نفسها أمام معضلة أمنية متفاقمة لا تزيد ولا تستطيع مواجهتها وحدها، خصوصاً مع إجماع واشنطن عن التدخل العسكري المباشر، خلصت المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، بدورها، إلى أن «المواجهة لا يمكن أن تتولّاها إسرائيل وحدها»، وأن الأولوية يجب أن تكون لتشكيل «تحالف دولي وإقليمي» لاداء المهمة. وانطلاقاً من ذلك، بدأت إسرائيل، وفقاً لمصادر دبلوماسية في المنطقة، نقل معلومات استخبارية إلى السعودية عبر الولايات المتحدة، بما من شأنه مساعدة المملكة في مواجهتها مع «أنصار الله».

وبحسب صحيفة «هآرتس» العبرية، أوصى جيش الاحتلال القيادة السياسية بـ«تجنّب شنّ هجوم استباقي على أنصار الله أو وضع إسرائيل في طليعة المواجهة، والتركيز بدلاً من ذلك على تشكيل تحالف دولي وإقليمي»، خصوصاً أن الحركة باتت قادرة على تعطيل الملاحة والتجارة البحرية، وأن ضربة عسكرية منفردة ضدها لن توفر حلاً طويل الأمد. وأشارت «هآرتس» إلى أن هذه التطورات أثارت قلق السعودية ومصر؛ إذ تخشى القاهرة تداعيات ذلك على الملاحة في قناة السويس، فيما ترى الرياض أن الأداء الأميركي لا يرقى إلى مستوى

وفي هذا السياق،

أفادت «كان»، نقلاً عن

دبلوماسي في المنطقة،

بأن السعودية طلبت

مساعدة الولايات

المتحدة، التي نقلت

الطلب إلى إسرائيل،

لتبدأ الأخيرة تزويد

الرياض بمعلومات

عن «أنصار الله» عبر

الجانب الأميركي،

انطلاقاً من اعتبارها الحركة «مشكلة

إقليمية واسعة». وكان موقع «واللا» تحدث، بدوره، عن

«محادثات سعودية - إسرائيلية» بوساطة «القيادة المركزية

الأميركية». هدفها تقديم المساعدة الاستخبارية إلى المملكة.

بالتوازي، يجري العمل على توسيع هذا التعاون إلى إطار

إقليمي. إذ أفادت «كان» بأن مسؤولين أميركيين اقترحوا في

القاهرة تشكيل «آلية أمنية إقليمية مشتركة تدمج الخبرات

الإسرائيلية». كما كشف موقع «أكسيوس» أن رئيس أركان

جيش الاحتلال، إيلان رامير، اجتمع، الأسبوع الماضي في

عراقجي في تنسيق المواقف وضبط

عقارب الساعة الدبلوماسية الإيرانية

مع الصين، التي تميل، من جهتها،

إلى أداء دور الدافع نحو السلام مع

الأطراف المتعددة الأطراف، لا الانخراط

المفرد والإضطلاع بدور «ساعي

البريد» أو نقل الرسائل. ويتجسّد ذلك في تفصيل بكن إدارة أي

وساطة تحت مظلة «بريكس»، أو

ضمن إجماع دولي أوسع، بدلاً من أن

تتحقّق بمفردها المخاطر والتحديات السياسية المرتبطة على وساطة

ثنائية مباشرة.

إلى ذلك، جدد أمين «المجلس الأعلى

للامن القومي» الإيراني، محسن

رضائي، في أحدث تصريح له،

التأكيد أن طهران لن تخوض أي

مفاوضات جديدة مع واشنطن ما

لم تُنفذ بنود «مهاجم إسلام أباد»

وفي إشارة إلى المواقف الأخيرة

الصادرة عن ترامب، قال رضائي: «لا

تدعوا الإشارات المتناقضة للرئيس

الأميركي، بين نبرة لن نفاوض

ونبرة نحن مستعدون للحوار،

تشكّت انتباهكم. فالمعادلات المتعلّقة

بالنفط والمضائق تغثّر، والتخطّ

للسيطرة على التداعيات لن يمنع

ما هو قادم. وطالما لم تتحقّق شروط

إيران، فلن تكون هناك أي مفاوضات

على الإطلاق».

العراق

إخلاء مطارٍ وسحب عناصر
«الحشد» يتوقّع ضربة
سعودية - أميركية

بغداد - فقار فاضل

رفعت معلومات عن احتمال تنفيذ الولايات المتحدة والسعودية ضربات جديدة داخل العراق، مستوى الاستنفار لدى فصائل في «الحشد الشعبي»، ودفعتها إلى إخلاء عدد من مقارها، وسحب بعض عناصرها من مواقع محدّدة. ويقول قيادي في أحد الوبة «الحشد» لـ«الأخبار»، إن «توجيهات صدرت إلى قطاعات والوبة بإخلاء بعض المقار، مدّة يومين إلى ثلاثة أيام، مرزها معلومات عن احتمال قيام السعودية، بمساعدة الولايات المتحدة، بتوجيه ضربات داخل العراق»، بدعوى الرّد على الهجمات التي طاولت منشآت نفطية سعودية، وانطلقت، بحسب التحقيقات والمعلومات الرسمية العراقية، من الأراضي العراقية. ويضيف القيادي أن الفصائل أخذت «إجراءات احترازية»، ورفعت حال الاستنفار والجاهزية، مؤكّداً «أننا» لا نستبعد» هكذا ضربة، لا سيما مع تعرّض مواقع لـ«الحشد» سابقاً لهجمات أميركية وسعودية. ويستدرّك بأن الفصائل «تعمل على القائد العام للقوات المسلحة (رئيس الوزراء، علي الزبيدي) للتهنئة»، لافتاً إلى أنه «ليس لدينا نشاط عسكري مسلّح، خارج أطر القيادات الأمنية العليا». كما يجزم أن أي استهداف للعراق «سيُقابل برّد، باعتباره اعتداءً على السيادة والقوات الأمنية».

وتأتي هذه الإجراءات في ظلّ احتقان إقليمي متصاعد، عزّزه إعلان السعودية أن طائرات مسيرة أطلقت من العراق، استهدفت خط أنابيب النفط «شرق - غرب» في منطقتي الرياض والمدينة المنورة، ما أدى إلى تعطيله. وعقب الإعلان السعودي، أكدت السلطات العراقية فتح تحقيق في العملية ونية ملاحقة المسؤولين عنها، في وقت ذكرت فيه الرياض أنها ستمنع عن الرّد الفوري بعد طلب من الزبيدي، مع احتفاظها بحق اتّخاذ ما تراه ضرورياً لحماية أمنها ومنشآتها. وبحسب مصادر سياسية عراقية تحدّثت إلى «الأخبار»، فإن الاتصالات الحكومية، خلال الأيام الماضية، ركّزت على منع انتحال تداعيات الهجوم السعودي إلى مواجهة داخلية، وإن رئيس الوزراء شكّف اتصالاته مع أطراف سياسية وأمنية، بهدف منع أي طرف من اتّخاذ قرار منفرد يمكن أن يفتح الباب أمام ردّ عسكري جديد. ويأتي ذلك في وقت وافق فيه الزبيدي على طلب إيراني لإجراء تحقيق مشترك بشأن العنور على منضّات إطلاق مسيرات قرب الحدود العراقية - الإيرانية في محافظة ميسان، توازياً مع إعفاء قائد شرطة ميسان وقائد العمليات فيها من مهامها، وإحالة عدد من المسؤولين الأمنيين إلى التحقيق على خلفية الهجوم الأخير. وبحسب القيادي في «تبار القسم الوطني»، عدد الرحمن الجزائري، فإن اللجنة الأمنية التي شكّلها الزبيدي تواصل تحقيقاتها، وإن طهران أبلغت، بغداد، استعدادها لتسليم تسجيلات إدارتها على الحدود المشتركة، بما قد يساعد في تحديد حركة الميسرات ومساراتها.

مع ذلك، يرى الخبير الاستراتيجي، علي الحبيب، في حديث إلى «الأخبار»، أن استمرار الوضع الحالي يبيّني احتمال الضربات الأميركية - السعودية على الحشد قائماً، «رغم جهود بغداد للتهنئة». محدراً من أن سخونة المنطقة قد تنعكس تصعباً على الأراضي العراقية. ويعتقد أن الهجمات الأخيرة تحمل رسائل تتجاوز أهدافها المباشرة، وقد تدفع في اتجاه جعل العراق «حديقة خلفية للتصعيد وتصفية الحسابات». أمّا القيادي في «الإطار التسقيقي» محمد الشوري، فلفت إلى أن بغداد تبنّت رسمياً سياسة الحياد واحترام الجوار، مضيفاً أن القوى السياسية تدعم أيضاً مبدأ «عدم تحويل العراق إلى منطّة لاستهداف أي دولة». كما يعتبر أن انتهاء مهنة «التحالف الدولي» سيمنح الحكومة مساحة أكبر لتنظيم السلاح، وإن كان طي هذا الملف «يحتاج إلى وقت غير قليل».

الزبيدي يتحدّث في مؤتمر صحفي خلال زيارة لبرلين (أ ف ب)



على الخلاف

وعود «النهوض الاقتصادي» لا ترى أكبر موجة احتجاجات في العهد الجديد

عالم علي

تكشف الاحتجاجات الواسعة التي تشهدها مناطق سورية كثيرة، سواء في شمال شرق البلاد أو وسطه أو حتى في الشمال الغربي، عن أزمة معيشية متفاقمة، باتت تحاصر السكان الذين يعيش معظمهم تحت خط الفقر. ويأتي ذلك في وقت تستمر فيه السلطات الانتقالية في استعراض «العقود الاستثمارية» وما تسفيه «النهوض الاقتصادي»، الذي لم يلمس منه المواطنون شيئاً كثيراً. واشتعلت موجة الاحتجاجات الأخيرة، التي تعتبر الأكبر خلال العهد الجديد، بعد رفع أسعار المشتقات النفطية بنسب وصلت إلى نحو 40%؛ إذ تمّ رفع سعر لتر بنزين أوكتان (95) إلى 195 ليرة سورية، وبنزين أوكتان (90) إلى 185 ليرة (بالعملة الجديدة)، فيما ارتفع سعر لتر المازوت إلى 175 ليرة. كما طاولت الزيادة سعر أسطوانة الغاز المنزلي التي صعدت إلى 1600 ليرة، في حين وصل سعر أسطوانة الغاز الصناعي إلى نحو 2570 ليرة. وفي حين تركّزت التحركات الاحتجاجية بداية في مناطق شمال شرق سوريا، ولا سيما الحسكة ودير الزور والرقعة، قبل أن تمتدّ إلى حلب وإدلب والسويداء، فهي تراوحت بين التجمعات الشعبية وإشغال الإطارات وقطع الطرق الرئيسية والدولية ومنع تلك المناطق من أبرز مواقع إنتاجه فيما يواجه سكانها ارتفاعاً في تكاليف الحصول على مشتقاته، إضافة إلى تحركات لساكني وسائل النقل. وفي الحسكة، شكّلت بلدة مركدة في الريف الجنوبي بؤرة للاحتجاج؛ إذ قطع المواطنون الطريق الرئيس فيها، الواصل بين محافظتي الحسكة ودير الزور، كما منعوا مرور بعض صهاريج نقل النفط، مطالبين بالتراجع عن قرار رفع أسعار المحروقات. أمّا في دير الزور، فخرجت احتجاجات في عدد من بلدات الريفين الشرقي والغربي وقراها، كان من أبرزها في بلدة الطيانة في الريف الشرقي، حيث أشعل محتجون الإطارات، والقوا بها على الطرقات. كذلك، شهدت ناحية الكسرة وبلدة محبوبة في الريف الغربي تحركات مماثلة، تخلّلتها تعطيل لحركة السير، فيما شبّلت بلدة الحربية احتجاجات احتجاجات في حلب الدولي بالقرب من بلدة حويجة شتّان، ومنعوا مرور صهاريج النفط الخام. كما خرجت احتجاجات في بلدة الكرامة في ريف الرقة، بالزامن مع تحركات في مناطق أخرى من المحافظة.

تقرير

التعثر في السداد يتوسّع بداية «فقاعة عقارية» في مصر



بدأت وزارة الإسكان حصر المشروعات المتعثرة ودراسة كل حالة على حدة (من اليمين)

القاهرة - الأخبار

يشهد السوق العقاري المصري سجلاً متصاعداً حول حقيقة الأوضاع الراهنة، وذلك في ظل مفارقة لافتة: بين مبيعات قياسية سجلتها شركات العقارات الكبرى، وبين مؤشرات على وجود شريحة من العملاء تواجه صعوبة في استكمال أقساط وحداتها، وتبحث عن البات للتخارج من التزاماتها. وبرز، خلال الأسابيع الأخيرة، حديث عن آلاف الوحدات العقارية المعروضة للبيع من جانب مواطنين غير قادرين على سداد التزاماتهم المالية لصالح شركات التطوير العقاري التي باعتهن وحدات سكنية لا تزال قيد الإنشاء، مع مُدد سداد طويلة.

ورغم ما سمح به هذا النموذج للمطورين من تحقيق مبيعات ضخمة وتمويل مراحل من التنفيذ من التدفقات المالية التي وفرها سابقاً المشترون، سرعان ما وضعت

إلى أن هذا القرار «مؤقت». لكن المحتجين لم يتقبلوا ذلك التبرير، واحتجوا بإسراف المسؤولين في استعراض سيّاراتهم ذات الدفع الرباعي، وعيشهم في عالم منفصل عن الواقع.

ولا تبدو موجة الاحتجاجات الجديدة مفاجئة، لا في ظل التدهور المستمر في الظروف المعيشية، لكن اتساعها وحدة خطاب المشاركين فيها يكشفان أن الغضب يتجاوز قرار رفع أسعار المحروقات نفسه.

انتقلت الاحتجاجات إلى مدينة حلب وبلدات في ريفها (روترز)



تنسّف تصريحات الشرم مع الخطاب الاقتصادي الذي تبنته السلطات منذ بداية المرحلة الانتقالية

فخلال المرحلة الماضية، رفعت السلطات سقف الوعود المتعلقة بتحسين الإنتاج وزيادة الصادرات وتقليص الاعتماد على استيراد المشتقات النفطية، في وقت لم تنعكس فيه هذه الوعود بصورة ملموسة على حياة السكان. ويضاف إلى ذلك، تأخر دفع أثمان القمح الذي استلمته السلطات من مزارعي شمال شرق البلاد، ما جعل القرار الأخير يأتي كـ«حقة كرز» فوق «قالب» أزمتا معيشية واقتصادية مترامية.

وفي محاولة لامتصاص غضب الشارع، روجت وسائل إعلام ونشطاءون محسوبون على السلطات، إشاعات عن كلمة للرئيس السوري الانتقالي، أحمد الشرح، قبل أن يتمّ نفيها، في وقت أعلن فيه أعضاء في مجلس الشعب عزيمهم مسالة وزير الطاقة تحت قبة البرلمان، علماً أن المجلس لا يملك صلاحيات عزل أي وزير. بدوره، استغلّ الشرح مشاركته في «قمة الإعلام العربي» في دبي لتوجيه رسائل غير مباشرة إلى السوريين، بينها وعود بتحسين الأوضاع خلال المدة المقبلة. وفي كلمته، أعاد الرئيس الانتقالي الحديث عن نمو الاقتصاد، من دون تقديم أرقام دقيقة؛ إذ أشار إلى أن الاقتصاد كان حجمه عند سقوط النظام نحو 20 مليار دولار ووصل إلى نحو 32 مليار دولار هذا العام، مضيفاً أن مستوى الاقتصاد قد يعود إلى ما كان عليه عام 2010، العام المقبل (2027). وتابع أن «الاقتصاد السوري كان شبه اشتراكي، ولأنّ انتقلنا إلى اقتصاد السوق الحر، بعض القرارات قد لا تعجب المواطنين الذين يمارنون الأوضاع بالماضى». وزاد أن «سوريا لديها قدرات إنتاجية تكفي لإطعام 70 مليوناً، قابلة للارتفاع إلى سدّ حاجة 100 مليون في حال توفر التقنيات الحديثة، وهو ما يسهم في تحقيق الأمن الغذائي لجزء كبير من المنطقة».

وتنسّق تصريحات الشرح مع الخطاب الاقتصادي الذي تبنته السلطات منذ بداية المرحلة الانتقالية، والقائم على وعود بالنمو وجذب الاستثمارات وزيادة الإنتاج. غير أن اتساع الاحتجاجات يكشف عن فجوة متزايدة بين هذا الخطاب وبين ما يلمسه السوريون في حياتهم اليومية، وهو ما يجعل موجة الغضب الحالية أبعد من اعتراض على سعر لتر البنزين أو المازوت. فالوقود كان الشارة التي فجّرت الاحتقان، لكن الأزمة التي دفعت المحتجين إلى الشارع تبدو، في الصورة الأعم، أوسع بكثير.

لندن - سعيد محمد

جمع لقاء نادر في كارديف - عاصمة إقليم ويلز - قادة الأحزاب التي تتولّى رئاسات الحكومات الإقليمية في اسكتلندا وويلز وأيرلندا الشمالية، في تحرك يهدف إلى تنسيق الضغوط على الحكومة البريطانية، وحملها على إجراء تغيير دستوري يتواءم وحسب شعوب تلك الأقاليم في اختيار مستقبلها. وشارك في الاجتماع، الذي ضمّ قيادات ذات نزعات انفصالية بدأت تتصنّر حكومات الأقاليم الثلاثة - للمرة الأولى - وتنحني الاستقلال عن المملكة المتحدة، كلّ من جون سويني، رئيس الحكومة الاسكتلندية وزعيم «الحزب القومي الاسكتلندي»، ورون أب يورورث، رئيس حكومة ويلز وزعيم حزب «بلايد كاسري»، وميشيل أونيل، رئيسة حكومة أيرلندا الشمالية، إلى جانب ماري لو ماك دونالد، رئيسة «شين فين» وزعيمة المعارضة في جمهورية أيرلندا. ويستهدف المشروعان الاسكتلندي والويلزي، بحسب مذكرة التفاهم الصادرة عن الاجتماع، إقامة دولتين مستقلّتين، فيما يتّجه مشروع «شين فين» إلى توحيد أيرلندا الشمالية مع الجمهورية الأيرلندية. وإن اقّرت المذكرة بهذه الفروق، فهي ربطت مستقبل كل شعب بإرادته ومساره الخاص، وذلك رغم اجتماع الموقعين على القول إن زمن هيمنة «وستمنستر» - مقرّ البرلمان المركزي في المملكة المتحدة - يقرب من نهايته.

ويبدو أن المجتمعين يسعون إلى استغلال الهفوات المتكررة والتصريحات المتضاربة الصادرة عن رئيس الوزراء البريطاني، أندي بيرنهام، الذي فتح باب المطالبات بالاستقلالية على مصراعيه، حينما قارن الوضع الدستوري الاسكتلندي بالآليات المخصصة عليها في «اتفاق الجمعة العظيمة» الخاص بأيرلندا الشمالية. رايضاً حق إجراء الاستفتاءات بوجود إجماع شعبي واضح، إذ اعتبر سويني ذلك إقراراً رسمياً بحتمية الاستقلال الاسكتلندي، مبشراً بقرّب انتهاء حقبة المملكة المتحدة، أو الأراضي، خصوصاً أن جزءاً من مقعدراً أن بيرنهام سيُسجّل في صفحات التاريخ باعتباره آخر رئيس وزراء يحكم بريطانيا بشكلها الحالي. كما أشار إلى أن الزخم الشعبي الداعم للتعبير الدستوري يتصاعد باستمرار، ويفرض واقعاً جديداً يتطلب استجابة عملية تتمثّل في نقل الصلاحيات السيادية بالكامل إلى حكومات الأقاليم، ليردّ برنهام عليه بتأكيد موقف حكومته الرافض لاستفتاء اسكتلندي خلال الدورة البرلمانية الحالية. ومن رسائل سياسية تعكس تعاطف الإدارة الأميركية مع التطلعات الانفصالية البريطانية، وأوجهاها التامّ للخاوف البريطانية المتعلقة بالأمن القومي ووحدة الأراضي الخاضعة لسيادة التاج الملكي.

تقرير

قحّة انفصالية في كارديف خطوة أولى... على طريق تفكيك بريطانيا؟

الموقّعة في العاصمة الويلزية، مطالبات بإعادة هيكلة المنظومة الاقتصادية والمالية التي تربط الأقاليم بالحكومة المركزية، إذ يسعى الجانب الويلزي، تحديداً، إلى انتزاع صلاحيات واسعة تشمل السيطرة الشاسعة على عائدات أرباح التاج البريطاني، خصوصاً الأرباح الهائلة المتأتية من مشاريع طاقة الرياح البحرية؛ كما يطالب بالغاء «صيغة بارنيت» المالية المعتمدة في توزيع الميزانيات واستبدالها بنظام تمويلي أكثر إنصافاً يضمن تدفق الموارد الكافية لتلبية احتياجات المواطنين، فضلاً عن تعزيز صلاحيات حكومة كارديف في مجالات القضاء والشرطة. أمّا أجندة حزب «شين فين» فتركّز على استثمار الفحولات الإقليمية في الدفع نحو تحديد موعد نهائي لإجراء استفتاء توحيد الشطرين الأيرلنديين بحلول نهاية العقد الحالي. كذلك، تحدّث الزعماء عن رؤية مشتركة لإعادة دمج هذه الكيانات المستقلة، مستقبلاً، ضمن منظومة الاتحاد الأوروبي. وتكتسب هذه التحركات الداخلية دفعا دولياً بفعل تصريحات الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، خلال زيارته الأخيرة إلى أيرلندا، حيث أبدّ إنهاء التقسيم الجغرافي السياسي في الجزيرة الأيرلندية، واصفاً مسألة دمج الشمال بالجنوب بالخطوة الطبيعية

على الجانب الآخر من المشهد السياسي المنقسم، استقبلت القوى القومية الأيرلندية هذه التطورات بحفاوة بالغة، إذ اعتبر الزعيم التاريخي لحزب «شين فين»، جيري أدامس، تصريحات الرئيس الأميركي انعكاساً صادقا للتوجهات الحقيقية لدارءة الأميركية ولطموحات الشتات الأيرلندي المنتشر في أميركا الشمالية، داعياً رئيس الوزراء الأيرلندي إلى التخلّي عن حذره السياسي المبالغ فيه والاعتراف الجدي في قيادة المشروع الوطني التاريخي، ومبدأ سعادته البالغة بحجم التفاعلات والنقاشات التي أثارها أراءه الجريئة في مختلف الأوساط السياسية والإعلامية العالمية. وبحسب صحف دبلن، فإن ترامب طرح مشروع الوحدة الأيرلندية بشكله الجديد ومفضل بشكلها الحالي. كما أشار إلى أن الزخم الشعبي الداعم للتعبير الدستوري يتصاعد باستمرار، ويفرض واقعاً جديداً يتطلب استجابة عملية تتمثّل في نقل الصلاحيات السيادية بالكامل إلى حكومات الأقاليم، ليردّ برنهام عليه بتأكيد موقف حكومته الرافض لاستفتاء اسكتلندي خلال الدورة البرلمانية الحالية. ومن رسائل سياسية تعكس تعاطف الإدارة الأميركية مع التطلعات الانفصالية البريطانية، وأوجهاها التامّ للخاوف البريطانية المتعلقة بالأمن القومي ووحدة الأراضي الخاضعة لسيادة التاج الملكي.



آثار الموقف الأميركية موجات غضب في صفوف الأحزاب الودوية والمحافظة

والنتيجة الحتمية لمسار الأحداث التاريخية، ومبدأ سعادته البالغة بحجم التفاعلات والنقاشات التي أثارها أراءه الجريئة في مختلف الأوساط السياسية والإعلامية العالمية. وبحسب صحف دبلن، فإن ترامب طرح مشروع الوحدة الأيرلندية بشكله الجديد ومفضل بشكلها الحالي. كما أشار إلى أن الزخم الشعبي الداعم للتعبير الدستوري يتصاعد باستمرار، ويفرض واقعاً جديداً يتطلب استجابة عملية تتمثّل في نقل الصلاحيات السيادية بالكامل إلى حكومات الأقاليم، ليردّ برنهام عليه بتأكيد موقف حكومته الرافض لاستفتاء اسكتلندي خلال الدورة البرلمانية الحالية. ومن رسائل سياسية تعكس تعاطف الإدارة الأميركية مع التطلعات الانفصالية البريطانية، وأوجهاها التامّ للخاوف البريطانية المتعلقة بالأمن القومي ووحدة الأراضي الخاضعة لسيادة التاج الملكي.

على الطلب العقاري، عكسها توجيه الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، الشهر الماضي، الحكومة، بمراجعة مواقف الشركات العقارية، والتأكد من التزامها بالعقود المبرمة مع المواطنين ومواعيد تسليم الوحدات، في حين امتدّت المتابعة إلى معذلات التنفيذ واستكمال أعمال البنية الأساسية.

ويأتي هذا في وقت تحاول فيه السلطات الحفاظ على قطاع باتت تراه أحد أهم أبواب جذب الاستثمارات الخليجية والأجنبية، لا سيما بعدما تحوّلت الأراضي الساحلية إلى وجهة رئيسة لصفقات التطوير الكبرى. ومثلت صفقة تطوير «رأس الحكمة» المعقودة مع شركة «القابضة» الإماراتية، والبالغة قيمتها 35 مليار دولار، أحد أبرز تلك الاستثمارات، فيما دخلت قطر أيضاً بقوة إلى السوق عبر مشروع «علم الروم» الذي يمتدّ على نحو 7 كيلومترات من الساحل، وتبلغ قيمة الاستثمار المخطط له 29,7 مليار دولار على مدى سنوات، من بينها 3,5



تبدو توجيهات السيسي محاولة لإعادة ضبط نموذج النمو العقاري

مليارات دولار كدفعة نقدية أولى وبحسب مصادر مصرية مطلعة على أوضاع هذا القطاع، فإن عروض مبيعات الوحدات المتعثرة لا تمثل نسبة التعثر في السوق بأكملها؛ إذ تقدّر هذه الأخيرة بنحو 10% في بعض الشرائح والمشروعات التي لا تزال وحداتها قيد الإنشاء، مع اختلاف النسبة من شركة إلى أخرى». وفي حين تشير المصادر إلى أن الحكومة «تبحث تسويات مع الشركات والمشتريين المتعثرين بما يسمح باستكمال التعاقدات أو إعادة ترتيبها، من دون دفع السوق إلى موجة واسعة من الإغلاء وإعادة البيع»، فهي تبين أن «إعادة التسعير التي كانت الشركات قامت بها، ساعدت في حمايتها من ارتفاع التكلفة، لكنها رفعت في المقابل القيمة النهائية للوحدات والأقساط، ما زاد صعوبة الاستمرار بالنسبة إلى بعض المشتريين».

وإذ بدأت وزارة الإسكان، بعد توجيهات السيسي، حصر المشروعات المتعثرة، فإن توجيهات السيسي تبدو محاولة لإعادة ضبط نموذج النمو العقاري، قبل أن تتحوّل مشكلة تأخر التسليم أو تعثر المشتريين إلى أزمة أوسع، يصبح فيها السوق العقاري معالجاا المطروحة لهذه الحالات، «إمكان تأجيل بعض المشتقات المالية على الشركات المتعثرة، في مقابل التزامها بمعدلات تنفيذ محدّدة وتسليم الوحدات في المواعيد المتفق عليها». كما يجري بحث تشديد شروط إطلاق المشروعات الجديدة، بحيث تتناسب أحجامها مع الملاءة

تغييرات في الوجوه، صرف موظفين في غزة، صمت عن احتجاجات سوريا، وخطاب مختلف، تجاه إيران، أسئلة كثيرة تطرح اليوم حول ما يجري داخل «الجزيرة»: هل تعيد القناة القطرية ترتيب شاشتها فحسب، أم إن التحولات الإقليمية تدفعها إلى إعادة تموضع أوسع في سياستها التحريرية وهويتها الإعلامية؟



من غزة إلى سوريا وإيران ماذا يحدث في «الجزيرة»؟

رَبِّة حداد

أرخت الحرب الإسرائيلية الأميركية على إيران بظلالها على قناة «الجزيرة»، من يتابع الشاشة القطرية، يلحظ تغييرات لافتة طرأت على استديوهات الرئيسية في الدوحة، سواء على مستوى سياستها التحريرية أو فريقها الإعلامي. لكن لا يزال الحديث باكراً عن حجم الانعكاس الفعلي والواضح لهذه الحرب على أداء قناة «الجزيرة»، لكن المؤكد أن أولى بشائر هذا التغيير بدأت تلوح في الأفق.

في هذا السياق، نتحدث مع معلومات عن تغييرات داخل قناة «الجزيرة» بعدما

قرر القائمون على المحطة مواكبة التحولات في عالم التلفزيون وتراجع نسب المشاهدة، من خلال التعاقد مع وجوه جديدة لتولي مهمات تقديم نشرات الأخبار والحوارات، من بينها خمس شخصيات عربية، أبرزها اللبنانية رنيم بو خزام، وعلي نشوان، وحسين حرب، وغيرهم.

وتلفت المصادر إلى أن هذا التغيير لم يلق استحسان الفريق القديم المؤسس لقناة «الجزيرة»، الذي يرى في الوجوه الجديدة افتقاراً إلى الخبرة اللازمة، وتشير المعلومات إلى أن التغييرات طالت أيضاً قناة «الجزيرة مباشر»، وتحديدًا مكنتها في غزة، حيث جرى صرف عشرات

العاملين قبل أشهر قليلة من دون تعويضات تلبي أوضاعهم المعيشية الصعبة في ظل الإبادة المستمرة. أحدثت هذه الخطوة بليلة داخل فريق القناة، على خلفية الإجراءات المتخذة بحق الفريق الفلسطيني، وطريقة التعامل معه التي وُصفت بالمستخفة به، ويرجح بعضهم أن قرار إنهاء العقود اتخذ من جانب مدير الأخبار في قناة «الجزيرة» الإخبارية، اللبناني رائد فقيه، بالتعاون مع المدير العام للشبكة ناصر بن فيصل آل ثاني.

في المقابل، تشير المعلومات إلى أن القناة تجتذ إلى غلاف «الجزيرة مباشر»، تحت ذريعة إعادة هيكلة

ويتساءل متابعون عما إذا كان انفصال «الجزيرة» عن الواقع السوري قد تحول إلى لعبة مكتشفة، متحدين القناة بفتح هوائها أمام استفتاء للشعب السوري حول

غضب الجمهور السوري من القناة القطرية بعد تجاهلها التظاهرات الأخيرة

الشبكة ككل. وكان قد سبق عملية صرف موظفي غزة توقيف الصحفي المصري أحمد طه، المعروف بمواقفه المؤيدة للمقاومة في إيران ولبنان، عن العمل، من دون إسناد برنامج جديد إليه، ليطرح السؤال: هل إن «الجزيرة» تُسكت أصوات المناصرين لغزة والمقاومة، لتتحول بوقاً سريحا للسياستين الأميركية والإسرائيلية؟

صمت حريب في سوريا

على الضفة نفسها، يتصاعد غضب الجمهور السوري تجاه قناة «الجزيرة»، على خلفية عدم تغطيتها التظاهرات التي تشهدها المدن السورية حالياً على إثر ارتفاع أسعار المحروقات وتفاقم الأزمة الاقتصادية في ظل حكم أحمد الشّرع. إذ تكثف القناة بتقارير سريعة حول الوضع من دون التركيز على الظروف الاقتصادية الصعبة هناك.

ويسرى معلقون على صفحات التواصل الاجتماعي أن غياب التغطية عن دمشق يندرج في إطار اللعبة الإعلامية التي تنتهجها «الجزيرة»، القائمة على الأذواجية في التغطيات والمواقف، فإبان سقوط نظام بشار الأسد عام 2024، سخرت «الجزيرة» ثقنها الإعلامي للهجوم على الأسد، وكانت المحطة إحدى الأذرع الإعلامية التي مهدت لمجيء

العمالين قبل أشهر قليلة من دون تعويضات تلبي أوضاعهم المعيشية الصعبة في ظل الإبادة المستمرة.

أحدثت هذه الخطوة بليلة داخل فريق القناة، على خلفية الإجراءات المتخذة بحق الفريق الفلسطيني، وطريقة التعامل معه التي وُصفت بالمستخفة به، ويرجح بعضهم أن قرار إنهاء العقود اتخذ من جانب مدير الأخبار في قناة «الجزيرة» الإخبارية، اللبناني رائد فقيه، بالتعاون مع المدير العام للشبكة ناصر بن فيصل آل ثاني.

في المقابل، تشير المعلومات إلى أن القناة تجتذ إلى غلاف «الجزيرة مباشر»، تحت ذريعة إعادة هيكلة

أدهم الدمشقي

تطرح مسرحية «مش للكل» (لسارة هـ صمت «الجزيرة» عن تظاهرات دمشق سببه مراعاة مشاعر الرقيب الأميركي، الإسرائيلي؟ في المقابل، أثار خروج فايز الدويري من قناة «الجزيرة» بليلة، وإن محدودة، وكان المحلل السياسي الأردني قد أرفق تصريحه على منصة X بعبارة تفيد بأنه يبحث عن قناة «تلبي خطه السياسي والعروبي»، وهذا تساءل بعضهم: هل كانت «الجزيرة» تلبي رغبات الدويري طوال سنوات، أم أن القناة، بعد تبنيها خطأ هجوماً تجاه إيران، لم تعد تمثل توجهاته السياسية؟

من إيران إلى الخليج... تحليلات على مقاس الممرضة

لا تزال «الجزيرة» تفتح هواءها يومياً مباشرة من استديوهاتنا، مستضيفة محللين من جنسيات عربية مختلفة، للهجوم على إيران وتلميع صورة الولايات المتحدة وحلفائها في الخليج، وبحسب معتقديها، تحولت بعض هذه التحليلات إلى ما يشبه برامج المواهب الغنائية، حيث يجري البحث عن «خطة» من الآراء والتحليلات، ولو لم تكن تمت إلى الواقع بصلة.

ومع التغييرات التي يشهدها الخليج، أخرجها سيطرة الحوثيين على أبواب باب المندب، قررت القناة استغلال الحرب الإماراتية، السعودية، وجاءت تقاريرها حول الوضع في اليمن وتقدم الحوثيين منبرقة من دون أي موقف واضح تجاه طرفي الصراع.

هكذا، تبدو «الجزيرة» أمام اختبار حقيقي لخطها التحريري، في وقت تتسارع فيه التحولات الإقليمية وتتداخل ساحات المواجهة من إيران إلى سوريا والخليج، فهل نحن أمام إعادة تموضع إعلامي في قناة «الجزيرة» فرضته التحولات السياسية والعسكرية، أم أننا أمام تغيير أعظم في هوية القناة وخطابها؟

الأبوة «مش للكل»

موضوعه ثم يترك الفكرة حبيسة الحوار، إنّما يحاول أن يجعل التوتر حاضراً في الضوء والجسد والفراغ والإيقاع. لهذا قد يكون اختزال «مش للكل» بوصفها مسرحية عن مخاطر الذكاء الاصطناعي ظلماً لها. فالتقنية هنا ليست الموضوع النهائي، بل المرأة التي اخترعها الإنسان ثم خاف من النظر طويلاً فيها. لأن ما يظهر في انكسارها ليس تفوق الآلة، بل كشف الذات البشرية: كائن يتحدث عن الحرية فيما تحكمه ذاكرته، وعن العقل فيما تقوده غرائزه، وعن الحب فيما يحمل داخله جروحاً لم تُشف منها، ويريد أن ينقل الحياة إلى جيل جديد قبل أن يعرف تماماً ماذا نقل إليه الجيل السابق.

تكتمل مفارقة العرض في خاتمته: لقد صنع الإنسان عقلاً يعطيه الإجابة، ثم اكتشف أن السؤال العصي على الحل لا يزال هو الإنسان نفسه.

مسرحية «مش للكل» حتى 18 أيلول (سبتمبر) - مسرح «المنو» (الأشرفية - بيروت)

طليقتين متعاشيتين داخل الشخصية نفسها، يستطيع أن يذهب بعيداً في اللعبة الكوميديّة، ثم يكشف من تحتها انكساراً مختلفاً، من دون أن تشعر بأنه استبدل شخصية بأخرى. إنه لا يخلع قناع الكوميديا ليرتدي قناع التراجيديا. ثمة جرح يبقى ممكناً تحت الضحك، وضحك يبقى ممكناً حتى لحظة الانكسار. وفي هذه المرونة يظهر ممثل مخضرم يعرف جسده وإيقاعه ومسافات، ويعرف، قبل ذلك، أن الانتقال بين الحالات لا يتحقق برقع منسوب الانفعال، إنّما بتغيير ما يحدث داخل الشخصية. وهو أداء يستحق التوقف عنه، فنذهب إلى منطقة أوسع، فنذهب إلى منطقة اشتغال صارم على الجسد والصوت والإيقاع، ليبرز أمامنا نظامان جسدانيان: أجساد بشرية مرتبكة، وجسد ميكانيكي مضطرب.

حيث تصبّ الآلة مرآة

تتمن قوة العرض في الاتساق بين خطابه الفكري وجمالياته المسرحية والصوتية، فالعمل لا يحدثنا عن

في إدارة الممثلين، ولا سيما أن العرض يجمع مؤدين اثنين من خبرات مختلفة، ولم يحاول إخضاعهم قسراً لقالب أدائي واحد. مع نور حجار، كان القرار الأذكي هو الإفادة من الطاقة التي يعرفه الجمهور من خلالها أساساً، أي الـ «سناند أب كوميدي» بدل محاولة اختصار رجلين لتقييم صلاحيتها هوية مسرحية مصطنعة. يحتفظ حجار بعفويته، بتوقيته الكوميدي وبقدرته على إقامة تلك العلاقة السريعة مع الضحك. وحين يقترب الآلة من المساحات المساوية، يظهر قدراً أكبر من التحفظ والحد، ولا تتعدد طبقات الشخصية بالقدر نفسه الذي تتجسده له المنطقة الكوميديّة. لكن ذلك لا يطيح بادائه، إنّما يكشف في مكان ما حدود امتداد السؤال الذي يطرحه العرض كله: ما الفرق بين امتلاك الشعور وإتقان محاكاته؟

في الجهة الأخرى، يقدم إليي ميري تذكرياً بقيمة الخبرة المسرحية المتراكمة، فلا تكمن قوته فقط في قدرته على أن يكون مضحكاً في مشهد ومؤثراً في آخر، وإنما في أن الكوميديا والمأساة تبدوان عنده

أمام أعيننا بقدر ما يحول الخشية إلى مختبر يوضع الإنسان داخله، وكلما انحصر موظف درامياً، وكلما نحري، نور حجار، وسارة عبده) رؤية مستقبلية يقرر فيها الذكاء الاصطناعي مدى أهلية الإنسان لأكثر أفعاله إنسانية، من خلال اختبار رجلين لتقييم صلاحيتها للأبوة. يتجاوز العرض فكرة خشية التطور التقني ليتعمق في كشف قصور النفس البشرية، الأنانية، الخوف، وصدّات الطفولة، مشيراً إلى أن الآلة لا تهدد وجودنا بقدر ما تسلط الضوء على ما يحكمنا من كوامن نفسية.

غودو لم يعد غائباً

تستدعي المسرحية، من بعيد، ذاكرة مسرح العبت، فإذا كان إنسان ما بعد الحرب العالمية الثانية قد واجه عالماً فقد يقينياته كما في «في انتظار غودو» لبيكيت، فإن المازق هنا

ثلاثة ممثلين وثلاثة أنظمة للآداء يظهر ذكاء الإخراج بصورة خاصة

يكتسب بُعداً معاصراً: غودو لم يعد غائباً، بل حضرت الآلة.

لم يعد الإنسان ينتظر قوة مجهولة، فهو يقف أمام منظومة صنعتها بنفسه لتقرر صلاحيتها. تطرح المسرحية سؤالها الأكثر إزعاجاً: إذا كان الإنسان يبرمج الآلة، فمن يبرمج الإنسان؟ طفولته؟ والداه؟ المجتمع؟ أم الخوف والصددمات؟ ومع تقدم الاختبارات، تتصعد صورة الإنسان المتأسكة عن ذاته، لتظهر العقد النفسية متعربة أمام خوارزمية صامتة وأكواد داخلية. فالآلة برمجة وتعرف ذلك، بينما يقضي البشر حياتهم معتقدين أنهم يتصرفون بحرية مطلقة.

تضع المسرحية الأبوة في مختبرها من دون شعارات، ولا تنتهي إلى تمجيد الآلة. فهما بلغت قدرتها التنظيمية، يظل نقصها الجوهري حاضراً. وهكذا يصبح الصراع بين شكلين من القصور: إنسان يشعر لكنه أسير عقده، وآلة تفهم الشعور من دون أن تختبره.

الكوميديا بوصفها مشرطاً

ينجو النص، إلى حد بعيد، من فخ التحول إلى محاضرة تقنية وأخلاقية عن الذكاء الاصطناعي. هناك رسائل واضحة، وأحياناً مباشرة، لكن الكتابة تعرف كيف تمررها عبر الموقف والمفارقة. والأهم أن الكوميديا ليست مادة تضاف إلى النص لتخفيف ثقله، إنّما هي واحدة من أدواته في الكشف، فالإنسان يصبح مضحكاً تحديداً حين تتسع الفجوة بين صورته النبيلة وسلوكه الفعلي. وحين يتحول سؤال أخلاقي كـ «من يستحق أن يكون أباً؟» إلى منافسة استعراضية شرسة، تشبه مسابقات برامج تلفزيون الواقع والتصويت الجماعي، يبلغ العرض ذروة المفارقة: نضحك، لكن الضحك نفسه يضع السلوك البشري موضع اتهام، مواجهاً ضحالة أمام ضخامة السؤال.

سينوغرافيا نجيد الضمت

اختارت السينوغرافيا (تنسيق: روني شليط، أندريا الأسطا، ونجا رشماني) لغة التجريد والبساطة من دون السقوط في الإبهار التكنولوجي المجاني، فالعرض لا يحتاج إلى كل ذلك. إنه لا يحاول أن يبني المستقبل





على بالي



اسعد ابو خليل

السعودية في ورطة، مثلها مثل الإمارات. «ويكيليكس» فضحتهم جميعاً. قضا سنوات في تحريض أميركا ضد إيران (وهي لا تحتاج إلى تحريض) واستثمروا (وبخاصة السعودية) في البروباغاندا ضد إيران، وبخاصة عبر «إيران إنترناسيونال» التي لا حدود لأكاذيبها وفبركاتهما: باتت هي مصدرراً للتحريض ضد الحكم. والسعودية تعلم كم أنّ التحريض الدعائي يؤدي: الأمير نايف أقنع إخوته بالمصالحة مع قطر قبل سنوات لأنّ تحريض «الجزيرة» ضدّ السعودية كان مؤثراً. واستثمرت كلّ دول الخليج، من دون استثناء، في احتضان قوات وتجهيزات أميركية باسم حماية أمن الخليج. هكذا ظلّوا وهكذا سوّقت أميركا لنفسها منذ 1980. لكنّ قُصِف إسرائيل لقطر فضح الحقيقة المُرّة: أميركا لن تحمي إلا إسرائيل، والعرب يتكفّلون بحماية أنفسهم بأنفسهم. التعويل على الحلول الدبلوماسية ازداد فجأة. الدول التي لم تكن تقبل إلا بالحرب الكبرى ضدّ إيران لانت. الصحف الغربيّة فضحت أنّ السعودية والإمارات كانتا توجّجان إدارة ترامب للمضي في الحرب ضدّ إيران. إسرائيل لا تحتاج إلى التحريض طبعاً لكنّ دول الخليج تدفع ثمن حرب بدأتها إسرائيل أصالة عن نفسها ونيابة عن الدولة العظمى التي تخضع لمشيئتها في الشرق الأوسط. لم تُعدّ استثمارات الخليج السياسية والعسكريّة عليها بالأرباح. على العكس، جعلتهم هدفاً للرّد على العدوان على إيران انطلاقاً من بلدان خليجيّة تصنّع الوداعة. في القانون الدولي، إنّ الدولة التي تحتضن قوات تعتدي على دولة أخرى تصبح متورّطة. حكومة أفغانستان لم تكن تعلم بمخطّط 11 أيلول (وتعترف الحكومة الأميركية اليوم بذلك) لكنّ أميركا سمحت لنفسها بغزو أفغانستان ولُقب نظام الحكم. ولم يعترض «المجتمع الدولي» والدول العربيّة على فِعْلة أميركا يومها. وهؤلاء أنفسهم يعترضون اليوم ويرفضون حقّ إيران بالرّد، مع أنّ الصحافة الغربيّة تعترف أنّ الرّد الإيراني يصيب أهدافاً أميركيّة بدقّة. والتوسع الحوثي زاد من ورطة السعودية: لماذا تفترض السعودية أنّ تجويع أهل اليمن سيُحيلهم إلى عبيدٍ لها. لم يزداهم الحصار السعودي الظالم إلاّ بأساً وكبرياءً وعزّة. تعلم دول الخليج اليوم ما لم تعلمه زمن عبد الناصر: أنّ للتورّط ضدّ دول الجوار أثماً باهظة.

غياب

من معلّم اللغة والخط إلى وجه مألوف لملايين المتابعين، ترك سمير حداد وراءه إرثاً تعليمياً جعل العربية أقرب إلى الناس

رحل «العمّ سمير»... لكن الحكاية مستمرة



«رحل أبي، وبقي خطّه... وبقي الكثير مما علّمنا إياه». بهذه الكلمات أعلن نجل الخطاط اللبناني والخبير اللغوي سمير حداد وفاة والده في نهاية الأسبوع الماضي، عبر رسالة سرعان ما تحوّلت إلى وداع جماعي لرجل لم يكن حضوره محصوراً في قاعات التعليم، بعدما أصبح وجهه مألوفاً لملايين المتابعين على منصات التواصل الاجتماعي.

عمل سمير حداد في التعليم والصحافة، مستنداً إلى خلفيته الأكاديمية في الفلسفة، قبل أن يتفرّغ لإعطاء دورات في اللغة العربية وفنون الخط. وفي السنوات الأخيرة، نقل جانباً من تجربته إلى العالم الرقمي، حيث قدّم مقاطع فيديو قصيرة وبسيطة تتناول الفروقات بين الكلمات والمصطلحات العربية، والأخطاء الشائعة، إلى جانب دروس في تحسين الخط والكتابة.

وبصفحة يتابعها نحو مليون شخص على منصّة «إنستغرام»، وأكثر من مليون آخرين على منصات التواصل، نجح «العمّ سمير» في الوصول إلى جمهور يتجاوز بكثير حدود المهتمين المتخصصين في

اللغة والخط. وكان يختم مقاطعه بعبارة الشهيرة: «تابعوني وحسنوا خطكم»، التي تحولت مع الوقت إلى جزء من هويته لدى متابعيه. وفور انتشار الخبر، نعت الأوساط الثقافية والتربوية الخطّاط والمرّيّ والباحث الذي كرّس جهده لخدمة اللغة العربية وخطوطها بأسلوب جذّاب. واعتبر أحد المدونين أنّ اللغة العربية فقدت أحد أبرز حُرّاسها بوفاته حدّاد. ولعل ما ميّز تجربته أنه لم يتعامل مع العربية بوصفها مادة مدرسية جافة، وإنما قدّمها بطريقة يومية وقريبة من الناس. كلمة يكثر استخدامها، فرق

المفكرة

الفرد طرزي: موعد مع «التجربة اللبنانية»

■ يجمع الفنان الفرد طرزي في معرضه «بيان عاشق، الجزء الثاني: التجربة اللبنانية»، العرض الأول والثاني من فيلمه الوثائقي «التجربة اللبنانية» وتركيباً فنياً غامراً في فضاء الاستوديو.

يشكّل المعرض (90 دقيقة)، المستمر حتى 20 أيلول (سبتمبر) في محترفه في منطقة سد البوشرية، قراءة



متحرّكة لتجربة لبنان الحديث بوصفها إحدى تجارب الحداثة العربية، متبّعاً تشكّل البلاد منذ مطلع القرن العشرين وصولاً إلى الاستقلال. ينطلق الفيلم من بيروت، حيث ازدهرت الصحافة والإذاعة والسينما والإعلان والموسيقى والثقافة الشعبية، ليرصد التحولات السياسية والاجتماعية التي رافقت نشوء الجمهورية اللبنانية. يستعيد العمل التاريخ من خلال الشخصيات السياسية والأحداث الكبرى، كما يلتفت إلى التفاصيل اليومية والصور والأصوات والحكايات التي أسهمت في تشكيل وعي الناس بالأحداث. وفي الفيلم، تتقاطع السياسة مع الثقافة الشعبية، فتلتقي الخطب والبيانات بالقصائد والأغاني والأفلام والصور الفوتوغرافية، في محاولة لإظهار الثقافة لا بوصفها مجرد مرآة للتحولات التاريخية، بل قوة شاركت في صناعة الوعي السياسي وتحريك الجماعات وتخيّل إمكانات جديدة.

«بيان عاشق، الجزء الثاني: التجربة اللبنانية»: حتى 20 أيلول (سبتمبر) - من 6:00 مساءً حتى 9:00 مساءً - «استوديو ألفرد طرزي» (البوشرية). للاستعلام: 03/223738

ذكريات على إيقام بيروت

■ في لقاء يجمع الكوميديا بالحنين والذاكرة اللبنانية، تعود مسرحية «غمض عين فتح عين» إلى بيروت، في عرضين يومي 20 و23 أيلول (سبتمبر)، على خشبة مسرح «المونو».

تدور أحداث المسرحية (بطولة فؤاد يمين وسينتيا كرم، وكتابة وإخراج كريم شلبي وسارا عبدو) في شقة دافئة في بيروت، حيث ينتظر الزوجان المسنّان برهوم وأيود عودة ابنهما من الخارج. وبين الذكريات والمشاحنات اليومية الطريفة، يجد الزوجان متعتهما في التفاصيل



الصغيرة للحياة. قبل أن تفتح حكايتهما الباب أمام استعادة محطات من ماضيها المشترك.

ومن خلال استرجاع ذكريات في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، تنتقل المسرحية بين الحكاية الشخصية للزوجين ومحطات مضطربة من تاريخ لبنان، لتتناول الحب والفقدان والوحدة والقدرة على التمسك بالحياة. وتضع المسرحية الشخصيات أمام أسئلة تتصل بالحاجة إلى التواصل والرفقة، وبما تتركه سنوات العمر والأحداث الكبرى من أثر في العلاقات والذاكرة. «غمض عين فتح عين»: 20 و23 أيلول (سبتمبر) - الساعة 8:15 مساءً - «مسرح المونو» (الجميزة). للاستعلام: 03/540459

العلايلي فكرٌ يتجذّد في اللغة

■ ضمن سلسلة الندوات التكريمية الفصلية المخصّصة للادباء اللبنانيين، ينظم «اتحاد الكتّاب اللبنانيين» بالتعاون مع المنبر الثقافي في «جمعية التخصّص والتوجيه العلمي»، ندوة تكريمية للعلامة واللغوي اللبناني الراحل الشيخ عبد الله العلايلي (1914 - 1996)، يوم الخميس 17 أيلول (سبتمبر)، في مقر «جمعية التخصّص والتوجيه العلمي».

تتناول الندوة سيرة العلايلي وإنتاجه الفكري واللغوي، في محاولة للتعريف بمسيرته وإسهاماته في الثقافة واللغة العربية، من خلال مداخلات لعدد من الكتّاب والأكاديميين الذين يتناولون جوانب مختلفة من تجربته. ويشارك في الندوة كل من مصطفى الجوزو، ومحمد توفيق أبو علي، وفايز ترحيني، وأيمن القادري، وجنان بلوط، وعبد المجيد زراقط، إلى جانب نجل المكرّم بلال عبد الله العلايلي، ورئيس اتحاد الكتّاب اللبنانيين الشاعر والأكاديمي أحمد نزال.

تُفتتح الندوة بكلمة ترحيبية يليقها وأصف شرارة باسم الجمعية، فيما تتولى فاطمة يوسف إدارة اللقاء، الذي يخصص مساحة للتعريف بنتاج العلايلي واستعادة حضوره في المشهد الثقافي واللغوي اللبناني.

«ندوة تكريمية للعلامة الشيخ عبد الله العلايلي»: الخميس 17 أيلول (سبتمبر) - الساعة 5:00 عصرًا - «جمعية التخصّص والتوجيه العلمي» (الجنّاح). للاستعلام: 03/385257



■ الإعلانات

الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com

■ التوزيع

شركة الاوانك

15-14 01/6663 03/828381

■ الموقع الإلكتروني

www.al-akhbar.com



/AlakhbarNews



@AlakhbarNews



/AlakhbarNews

■ المكاتب

بيروت - فردان - شارع دونان - سنتر

كونكورد الطابق الثامن

تلفاكس: 01759500 01759597

ص.ب 5963/113

■ المدير الفني

صلاح الموسى

■ مجلس التحرير

أحمد الأنرجي

محمد وهبة

وليد شرارة

دعاء سويدان

جمال غصن

حسين سمور

■ رئيس التحرير

ابراهيم الاميت

مدير التحرير المسؤول

وفيق قاتنوه



al-akhbar

صادرة عن

شركة أخبار بيروت